



الموسم الثاني
للانصات المركزي

الافتتاحية: ضرورة الاقلاع عن الأدبيات الرخيصة

المصدر

AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 28

الاحد

2022/10/30

No. : 7719

آمال وتطلعات وتحديات

حكومة السوداني.. جدولة أزمات العراق في عام واحد



رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... ههلو ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

في هذا العدد



○ العراق واقليم كردستان ..

- الافتتاحية: للبارتي.. اقلعوا عن هذه الأدبيات الرخيصة
- جبهة رفض التفرد بالسلطة في اقليم كردستان تتوسع
- الرئيس بافل: نحو ضمان الحقوق الدستورية لمكونات الشعب العراقي
- السيد كوسرت رسول : ندعم برنامجكم الحكومي في معالجة القضايا العالقة
- برنامج حكومة السوداني فيه آفاق أرحب للمناطق الكوردستانية
- وزير العدل: سنعمل على معالجة المشاكل وخدمة المواطنين
- رئيس الجمهورية: تشكيل الحكومة الجديدة خطوة أساسية لتجاوز الأزمات
- السوداني: ضرورة أن يكون الجميع بمستوى ثقة الشعب وممثليه وخاضعا للتقييم
- المنهاج الوزاري لحكومة السوداني
- ردود فعل داعمة ومرحبة بتشكيل الحكومة العراقية الجديد

○ رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- واشنطن وطهران تلتقيان على دعم حكومة السوداني
- نورس جاف: تخصيص الحقائق الوزارية في الحكومة العراقية الجديدة
- حكومة السوداني.. جدولة أزمات العراق في عام واحد
- ما الذي ينتظر السوداني بعد تشكيل الحكومة ؟
- هل تنهي حكومة السوداني أزمات العراق ؟
- ليلي بن هدنة: العراق وتصحيح المسار

○ المرصد التركي و الملف الكردي

- صلاح الدين دميرتاش: ما هي القضية الكردية؟
- حسني محلي: "القرن التركي".. هل يحكم إردوغان مئة سنة؟
-

○ رؤى وقضايا عالمية

- ستيفن إم والت: شيوع القلق.. كم عدد الصدمات التي يمكن أن يتحملها العالم؟
- رستم محمود: لماذا الكرد قيمة مضافة لحركة التغيير في منطقتنا!
- جان فيرنر مولر : لماذا لا يُقر الشعبويون بهزائمهم؟
- مصطفى ملا هذال: مواقع التواصل الاجتماعي: سوق رائجة لتسويق الكراهية



إقْلَعُوا عَنْ هَذِهِ الْأَدْبِيَّاتِ الرَّخِيصَةِ

افتتاحية PUKMEDIA

الحزب الديمقراطي الكوردستاني وخاصة البعض من قياديه البذئيين، لم يبق حزب في كوردستان إلا وتعرضوا له في مخاطباتهم وأدبياتهم السياسية، بالإفتراء والقذح والازدراء، وما من حزب أو شخصية وطنية إلا ووصفوه بالعدو والخصم وغير الكفوء.

إن تلك الأدبيات السياسية أثرت على العمل التضامني الحزبي والتعددية في كوردستان، وأظهرته على أنه عمل لا طائل ولا جدوى منه.

للأحزاب اعتباراتها وحيثياتها التي بمقدورها الدفاع عنها وبأفضل السبل، لكنها وحفاظا على السلم في كوردستان ومستقبلها تنأى بنفسها عن الكثير من الأمور.

لا يخفى على أحد أن الحزب الديمقراطي يتذيل الأحزاب بأسا وانهزاما ولا أحد يخشاه، وليس هناك من يحسب أن سطوته السياسية وتأريخه (اي تاريخ الديمقراطي الكوردستاني) يسمحان له بالتعدي والتجاوز من دون حساب، ولصد افتراءاته وبطلانه وتلفيقاته، هناك بلاشك من الحقائق والوثائق المعتمدة ما يكفي لتأليف ١٠٠ كتاب للرد على الديمقراطي وانحرافاته، من دون اللجوء إلى الكذب أو ما شابه.

إن الاتحاد الوطني فوضته قرارات قيادته وأعضائه ومؤيديه، بأنه ينتقل من صبر أيوب الى الصبر الثوري ولن يغض الطرف في أي ظرف كان عن الخطاب الرخيص وماكنات كذب بعض قيادات الديمقراطي ولن يلتزم الصمت حياله، وأن يرد كل تهمة ملفقة بمئات الحقائق التي لاتقبل الشك.



جبهة رفض التفرد بالسلطة في اقليم كردستان تتوسع

يرفض الاتحاد الوطني الكردستاني ومعه الأحزاب الكردستانية الأخرى، ظاهرة التفرد بالسلطة في اقليم كردستان ويعدون لها تهديدا كبيرا لإدارة الحكم والديمقراطية والقيم الإنسانية، مشيرين إلى أنه بالتعددية الحزبية والديمقراطية يمكن خدمة الشعب أكثر.

وقف الاتحاد الوطني ومنذ تأسيسه في سبعينيات القرن المنصرم وفي جميع مراحل نضاله الحزبي، بالضد من التفرد، ناهيك عن أن إشعاله للثورة الجديدة في كردستان تمثيل حي لإنهاء التفرد الحزبي والسياسي. البيئة السياسية للاتحاد الوطني تتسع لنضال الأطراف الأخرى أيضا، ويشير بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني، في أحدث تصريح له حول التفرد الحزبي، إن "السليمانية وعلى مدار تاريخها كانت ملاذا للفكر السياسي المختلف ورفضت التفرد، وهو توجه الرئيس الراحل جلال طالباني ونحن سنكون إمتدادا لتلك السياسية الوطنية".

جماعة العدل الكردستانية: لن يتحقق حلم التفرد في كردستان

ترى جماعة العدل الكردستانية، التفرد بأنه لا يصلح مطلقا لإقليم كردستان، لأنه سيسير به نحو الديكتاتورية، فلو كان التفرد في القرار حلم حزب معين، فلن نسمح بتحقيقه.

ويشير عضو المكتب السياسي لجماعة العدل الكردستانية فاروق علي، إن "مسألة تفرد حزب واحد بالسلطة عفا عليها الزمن في جميع دول العالم، والأمر لا يصلح مطلقا لإقليم كردستان، لان لافائدة ترجى منه ولايفيد الإقليم". ويضيف علي، في تصريح للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكردستاني PUKMEDIA، أن التفرد يولد الديكتاتورية، إذ لا مكان له في العراق بشكل عام وكوردستان على وجه الخصوص، بالإضافة إلى أن الأحزاب والجهات السياسية وكذلك الشعب يرفضون الأمر.

ولفت علي، إلى أن جماعة العدل ترفض التفرد الحزبي، ولاننسى أن بالديمقراطية والتعدد الحزبي يمكن تطوير البلد أكثر.

وختم عضو المكتب السياسي لجماعة العدل الكردستانية حديثه حول التفرد بالسلطة وفكرة الحزب الأوحده "على

من يحلم بذلك أن يأخذ معه حلمه إلى القبر، مؤكداً أنه "أمر غير ملائم مع إقليم كردستان فتطبيقه محال، فلم نر مسبقاً شيئاً كهذا وهو مرفوض كلياً".

حركة التغيير: التفرد في اتخاذ القرارات غير مقبول

وتتفق حركة التغيير، أحد القوى السياسية في إقليم كردستان، مع الأطراف الأخرى في رفض فكرة التفرد ويؤكد أن لامحل له في الإقليم، لأن الأخير منقسم واقعياً إلى شطرين.

ويقول منسق الغرفة القانونية في حركة التغيير جومان محمد، في تصريح لـ PUKMEDIA، إن "التفرد الحزبي من دون الإيمان بالتعددية السياسية والحزبية الحقيقية والمبادئ الديمقراطية والقانونية والانتخابات الشفافة، يقود إلى النظام الديكتاتوري، واتخاذ كل السبل غير القانونية والشرعية من أجل البقاء في السلطة، لذلك فإن إقليم كردستان ليس بمعزل عن تلك المبادئ، ولا سيما أن واقعنا السياسي الحالي حبلى بالتوجهات الديكتاتورية".

ويلفت محمد إلى صعوبة تطبيق التفرد الحزبي في إقليم كردستان، نظراً لانقسام الأخير على إدارتين ومنطقتين، ولا يخفى أن هناك اختلافاً جذرياً في توجهات ورؤى المواطنين حيال الأحزاب جميعها في الإقليم، لذا فإن التفرد الحزبي والتفرد بالقرارات غير مقبول.

ويؤكد محمد، أن "معادلات القوى تشهد منذ سنين اختلالاً، وهناك حزب احتكر مجمل مفاصل السلطة لنفسه، لكنه غير قادر على اتخاذ القرارات بمعزل عن الآخرين حيال سائر الأمور التي تخص الإقليم".

الاتحاد الإسلامي: الديمقراطية في تراجع بفعل التفرد الحزبي

أما الاتحاد الإسلامي الكردستاني فرأيه حيال التفرد الحزبي أن مواطني إقليم كردستان سبق أن دفعوا ضريبة التفرد بالسلطة، فليس من المعقول أن نتراجع إلى الوراء.

ويؤكد العضو القيادي في الاتحاد الإسلامي الكردستاني دارا سيكانياني، أن "الكورد سبق وناضلوا كثيراً وقدموا تضحيات جساماً للتخلص من التفرد، لأنه ألحق أضراراً فادحة بأبناء العراق وكوردستان خصوصاً، فالإقليم دفع في الماضي ضريبة التفرد الذي فرضته عليه الحكومة العراقية".

ويشدد سيكانياني على أن "أي خطوة باتجاه احتكار السلطة من أي طرف كان وفي أي بقعة كانت أو في سائر المنطقة، فهي بلاشك تقدم إلى الخلف، وتراجع عن الوعود التي قطعوها للشعب فيما سبق".

وأشار سيكانياني إلى أن "البلاد تتطور بالحريات والديمقراطيات، وبانتقاد السلطة ووجود الرأي الآخر كي يراجع القائم على السلطة نفسه، لكن السلطة تتشوه حين يلجأ القائم عليها إلى التأسيس لنظام متفرد في الدولة وقمع الأصوات الحرة، فالعالم يرى هكذا سلطة كوجه قبيح مقرر"، مبيناً أن "البيئة السياسية المؤاتية هي أن تحوي التعدد الحزبي، وأن تخدم القوى السياسية المواطنين وفقاً لمبادئ الديمقراطية وتخلق عبر برامجها وأطروحاتها حالات من التنمية والتقدم".

وأضاف العضو القيادي في الاتحاد الإسلامي دارا سيكانياني، أنه "لابد من وجود الرأي والرأي الآخر لو أردنا تقدم البلد، كي يتمكن المواطن من التمييز بين البرامج المفيدة له من غيرها"، مستذكراً أنه "لو كانت الاختيارات محددة بخيار واحد وكانت هناك جهة متفردة بالسلطة تسرح وتمرح كما تشاء وتقمع الأصوات الحرة وترفض التنافس، عندها تتراجع البلاد إلى الوراء ولن ترى التقدم".

واعتبر أن "النضال المدني والحوار والتفاهم طريق لحل المشاكل وليس العنف، ونعتقد أن التنمية والتقدم لا محل لهما في أي بقعة يسودها التفرد الحزبي".

الاتحاد الوطني الكردستاني رفض التفرد منذ تأسيسه

أما الاتحاد الوطني الكردستاني، والذي بتأسيسه انتهى التفرد الحزبي في كردستان، فيتمحور نضاله وتضحياته حتى الآن في رفض التفرد الحزبي وفرض الإرادة. تؤكد العضو القيادي في الاتحاد الوطني فهيمة صابر، أن "التفرد لامكان له في كردستان وهو مرفوض، لأنه يمهّد إلى هدم مرتكزات الديمقراطية". وتذهب فهيمة صابر إلى أن "الاتحاد الوطني أول من وضع حداً للتفرد في إقليم كردستان، فقد رفض الفكرة منذ تأسيسه ومازال على النهج نفسه".

أهمية العمل المشترك

وفي إطار الزيارات التي يقوم بها وفد المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني للأحزاب والأطراف السياسية الكردستانية، زار وفد يضم كلا من العضو العامل في المكتب السياسي آسو مامند وعضوي المكتب السياسي شالو كوسرت رسول والدكتور ميران محمد، وعضو المجلس القيادي للاتحاد سالار سرحد، اليوم الخميس، المقر الرئيس لحركة التغيير في السليمانية. وخلال اللقاء، التقى الوفد بأعضاء المجلس الوطني للحركة والذي ضم كلا من مصطفى السيد قادر وآسو رحيم والشيخ كامل وبختيار أولي ودليز عبد الخالق. وفي اجتماع بين الجانبين، أكد المجتمعون على أهمية العمل المشترك، بما يخدم جميع أطراف شعب كردستان.

انزعاج من أسلوب الحكم الذي يدار من خلاله الإقليم

* * * كما زار وفد الاتحاد الوطني الكردستاني، في اليوم ذاته، رئيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني في منطقة كولخانة.

وشدد الجانبان في الاجتماع على مواصلة النضال والعمل المشترك الذي انتهجه الطرفان منذ القدم. يذكر أن الاجتماع ضم كلا من العضو العامل في المكتب السياسي آسو مامند وعضوي المكتب السياسي شالو كوسرت رسول والدكتور ميران محمد، وعضو المجلس القيادي للاتحاد سالار سرحد، وفاتح محمود مسؤول الهيئة العاملة للحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني، والأعضاء العاملين في الحزب محمد دولاشي وصادق محي الدين ورزكار غفور، وعضوي المجلس القيادي للحزب الاشتراكي شادمان روستم وصلاح الحاج علي. وخلال اجتماعه مع حركة التغيير والحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني، أوصل وفد الاتحاد الوطني، رسالة إلى الجانبين تتضمن انزعاجه من أسلوب الحكم الذي يدار من خلاله الإقليم. وأكد المجتمعون على أن ما يجري حالياً في الإقليم هو نتيجة الرغبة في التفرد بالسلطة في الإقليم، والذي يريد من خلاله أن يهيمش دور وفاعلية الأطراف الكردستانية الأخرى على الساحة، منوهين إلى أنهم لا يستطيعون الاستمرار والمواصلة في هكذا ظروف.



الرئيس بافل طالباني مهنتاً السوداني :

نحو تحقيق الأهداف العليا وضمن الحقوق الدستورية للشعب الكوردي وجميع المكونات العراقية

هنا السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني دولة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني والوزراء الجدد بمناسبة بدء مهامهم ومنح الكابينة الوزارية ثقة مجلس النواب العراقي، واكد ان الاتحاد الوطني يدعم الحكومة الجديدة من اجل تحقيق الأهداف العليا وتعزيز العلاقات الوطنية. وفيما يأتي نص برقية التهنئة:

«السيد محمد شياع السوداني رئيس الوزراء العراقي جميع الوزراء المحترمين

بمناسبة بدء مهامكم الجديدة ومنحكم الثقة من قبل مجلس النواب أتقدم إليكم بأحر التهاني. هذه بداية جديدة ومؤملة لبدء تنفيذ الإجراءات والخطوات الدستورية من أجل تقديم الخدمات وبناء مستقبل مستقر في البلاد. إن الاتحاد الوطني الكوردستاني لديه قناعة تامة بالتنسيق والعمل المشترك من أجل إنجاح برنامج الحكومة الجديدة وعملية الإصلاح وتعزيز دعائم الدولة. وسأكون أنا داعمًا لكم في تحقيق الأهداف العليا وتعزيز العلاقات الوطنية والمتمثلة في الحفاظ على الحقوق الدستورية للشعب الكوردي وجميع المكونات العراقية، وتقديم المزيد من الخدمات والوثام والتعايش. نرجو أن تلبي الحكومة الجديدة إرادة وتطلعات الجميع وتخطو نحو بناء مستقبل أكثر ازدهارًا. مرة أخرى أهنيكم وأهني جميع السادة الوزراء وأرجو لكم التوفيق».

بافل جلال طالباني
رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني
٢٧ تشرين الأول ٢٠٢٢



رئيس المجلس الاعلى السياسي لمصلحة الاتحاد الوطني :

ندعم برنامجكم الحكومي في معالجة القضايا العالقة بين الاقليم والمركز ضمانا للشراكة الحقيقية

هنا السيد كوسرت رسول علي رئيس المجلس الاعلى السياسي لمصلحة الاتحاد الوطني الكوردستاني دولة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني بمناسبة نيل كابينته الوزارية وبرنامجهم الحكومي ثقة مجلس النواب متمنيا لحكومة الجديدة في العراق ان تنجح في معالجة التراكمات الكبيرة من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخدمية. وفيما يأتي نص رسالة التهنئة:

«دولة رئيس الوزراء العراقي السيد محمد شياع السوداني المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نهنتكم بمناسبة نيل برنامجكم الحكومي والكابينة الوزارية ثقة مجلس النواب العراقي ، نأمل لحكومتمكم النجاح في معالجة التراكمات الكبيرة من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخدمية ، ونعبر عن مساندتنا ودعمنا لبرنامج حكومتكم الشامل ولاسيما في معالجة القضايا العالقة بين المركز واقليم كوردستان ومن أبرزها المادة (١٤٠) من الدستور وغيرها من الحقوق الدستورية ضمانا للشراكة الحقيقية في ادارة الدولة وترسيخ مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة في توزيع الثروات وتأمين الخدمات للمواطن في جميع مرافق الدولة. نكرر تهنئتنا ونتمنى لكم الموفقية والنجاح خدمة للشعب العراقي في العيش بالامان والاستقرار وفي ظل حكم عادل ورشيد».

اخوكم

كوسرت رسول علي

رئيس المجلس الاعلى السياسي لمصلحة الاتحاد الوطني الكوردستاني

السليمانية ٢٨-١٠-٢٠٢٢

برنامج حكومة السوداني فيه آفاق أرحب للمناطق الكوردستانية



أكد قوباد طالباني نائب رئيس حكومة إقليم كردستان، أن رئيس الوزراء الاتحادي محمد شياع السوداني سيكون قادراً على تحمل المسؤولية. وقال قوباد طالباني في تغريدة على تويتر: ابارك دولة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، بمناسبة منح كابينته الوزارية الثقة من قبل مجلس النواب. وأضاف: أُسعدت بإتاحة فرصة أخرى للعمل معه مجدداً، وهو في منصب ومسؤولية أكبر هذه المرة، وإنني على يقين أنه سيكون قادراً على تحمل المسؤولية، ونحن أيضاً نتعهد أن نكون متعاونين معه نحو النجاح.

سنكون خير داعم لحكومكم

أعربت مؤسسة الرئيس جلال طالباني في رسالة تهنئة بعثتها لرئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، عن دعمها له في تنفيذ مهامه. وقالت في الرسالة التي تحمل اسم وتوقيع رئيس المؤسسة السفير محمد صابر إنه "يسرنا باسم مؤسسة الرئيس جلال طالباني أن نتقدم لدولتكم وكافة وزرائكم بأحر التهاني والتبريكات بمناسبة نيلكم ثقة البرلمان متمنين لكم ولوزرائكم كل التوفيق في تطبيق برنامجكم والذي نال ثقة البرلمان لما فيه خدمة العراق وشعبه". وأضافت أننا "في مؤسسة الرئيس جلال طالباني سنكون مع منظمات المجتمع المدني خير داعمين لكم ولحكومتكم راجين مرة أخرى لكم كل التوفيق في مهمتكم وتقبلوا منا فائق الاحترام". *من جهته أكد فهمي برهان رئيس الهيئة العامة للمناطق الكوردستانية خارج إدارة الإقليم، أن برنامج حكومة السوداني فيها آفاق رحبة أفضل وتعهدات أفضل للكورد والمناطق الكوردستانية. وقال في منشور على صفحته في الفيسبوك بعنوان (حكومة السيد السوداني وتطلعاتنا) إن "حكومة السيد السوداني نالت الثقة، أنهى سيادته ومجمل السادة الوزراء، لن أرفع سقف الطموحات، لكن برنامجه الحكومي وبخلاف الكثير من الحكومات الأخرى، فيها آفاق رحبة أفضل وتعهدات أفضل للكورد والمناطق الكوردستانية، أمل ألا تتكرر التجارب المريعة السابقة، وألا ينكروا الحقوق الدستورية لشعب كوردستان". مضيفاً أن "وحدة الكتل الكوردية ووزرائنا الأعزاء من جهة ووحدة رؤى وخطاب قادتنا السياسيين من جهة ثانية، تعزز فرص تحقيق حقوقنا الدستورية".



وزير العدل: سنعمل على معالجة المشاكل وخدمة المواطنين

أكد وزير العدل خالد شواني أن العديد من الأمور تم الاتفاق عليها خلال إعداد برنامج عمل الكابينة الجديدة للحكومة الاتحادية برئاسة محمد شياع السوداني.

وقال خالد شواني خلال تصريح صحفي تابعه PUKMEDIA: تم الاتفاق على الإسراع في إجراء حوار مباشر وشفاف لمعالجة المشاكل العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان وخاصة ملف النفط وعدم اتخاذ إجراءات تصعيدية لحين صدور قانون النفط والغاز، وهذا الأمر سيساهم بشكل كبير في توفير أرضية مناسبة لمعالجة المشاكل.

وأضاف: كما تم الاتفاق خلال برنامج الحكومة على معالجة الأوضاع في المناطق الكردستانية خارج إقليم كردستان، وأن الأمر المفروح في هذه الحكومة الجديدة بأنه هناك ورقة سياسية تم الاتفاق عليها وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تشكيل حكومة وفقاً لورقة سياسية يتم الاتفاق عليها، وهذا الورقة تم التصويت عليها داخل مجلس النواب.

وأوضح: نحن في الاتحاد الوطني الكردستاني نفتخر بأننا كنا جزءاً من هذا الاتفاق الذي حدث بين الأطراف السياسية واستطعنا تثبيت هذه الحقوق والمكاسب لشعب كردستان.

أن هذه الحكومة هي حكومة ائتلافية وسنعمل نحن في مجلس الوزراء الاتحادي على تنفيذ جميع النقاط التي تم الاتفاق عليها ومعالجة المشاكل العالقة.

الاتحاد الوطني وضع حقوق ومستحققات المواطنين فوق مصالحه الخاصة

واكد خالد شواني ان العديد من الامور تم الاتفاق عليها خلال اعداد برنامج عمل الكابينة الجديدة للحكومة الاتحادية برئاسة محمد شياع السوداني. وقال: بكل فخر لعب الاتحاد الوطني الكوردستاني دوراً كبيراً في تثبيت الفقرات والمواد التي تصب في مصلحة اقليم كوردستان وجماهير الشعب في اتفاق تشكيل الحكومة الجديدة، وهذا الاتفاق اصبح منهجاً للحكومة الجديدة وتمت المصادقة عليه داخل مجلس النواب، مشدداً على ان الاتحاد الوطني وضع حقوق وامتيازات شعب كوردستان فوق مصالحه وسيعمل في بغداد بكل جهد للدفاع عن حقوق وتطلعات المواطنين.

واضاف خالد شواني: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني ومنذ البداية قدم مشروعه الى الاطراف السياسية المشاركة في ائتلاف ادارة الدولة كالمواد والفقرات المتعلقة بالحقوق الدستورية لاقليم كوردستان وخاصة ملف كركوك والمناطق المتنازع عليها.

وقال عضو المكتب السياسي: قبل تشكيل الحكومة اشرف بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بشكل مباشر على الحوارات وعقد اجتماعات عديدة مع قادة الاطراف السياسية، وتحدث رئيس الاتحاد الوطني خلال الاجتماعات بكل صراحة عن ضرورة معالجة المشاكل، واكد ضرورة تثبيت الفقرات والمواد الموجودة في البرنامج الحكومي المصادق عليه.

يذكر ان خالد شواني انتخب وزيراً للعدل في الحكومة الجديدة عن حصة الاتحاد الوطني الكوردستاني وقبل ذلك شارك في المباحثات التي اجراها الاتحاد الوطني الكوردستاني مع الاطراف السياسية لتشكيل الحكومة واعداد برنامجها والدفاع عن حقوق اقليم كوردستان وجماهير الشعب.

الاتحاد الوطني لعب دوراً مهماً لتجاوز الانسداد السياسي

وأحدى النقاط التي تم الاتفاق عليها في برنامج عمل الحكومة الجديدة: استمرار القوات المشتركة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كوردستان بحماية المناطق التي تقع على خط التماس بين قوات البيشمركة والقوات الاتحادية.

واضاف خالد شواني: لان الاتحاد الوطني الكوردستاني لعب دوراً مهماً وحاسماً مع الاطراف السياسية العراقية للتقريب بين وجهات النظر لتجاوز الانسداد السياسي وتشكيل حكومة تقدم الخدمات للمواطنين بشكل عام ولكي لا تؤثر المشاكل السياسية في حياة ومعيشية المواطنين كما حصل في السابق. نقطة اخرى من النقاط التي تم الاتفاق عليها، هي خروج القوات المسلحة من المدن، وتسليم الملف

الامني في مدن كركوك وخانقين وخورماتو ومخمور وشنكال الى قوات الشرطة، وهذا الامر سيساهم في تطبيع الاوضاع الراهنة في تلك المناطق.

واشار الى انه تم الاتفاق ايضا على ان تعمل الحكومة الاتحادية مع حكومة اقليم كردستان لمعالجة مشكال الموازنة والرواتب وملف النفط والمستحقات المالية للموظفين بشكل شفاف وجدي.

واوضح: نحن في الاتحاد الوطني الكوردستاني نفتخر باننا كنا جزءا من هذا الاتفاق الذي حدث بين الاطراف السياسية واستطعنا تثبيت هذه الحقوق والمكاسب لشعب كردستان.

موضحاً: ان هذه الحكومة هي حكومة ائتلافية وسنعمل نحن في مجلس الوزراء الاتحادي على تنفيذ جميع النقاط التي تم الاتفاق عليها ومعالجة المشاكل العالقة.

ويتضمن المنهاج الحكومي الذي اتفقت عليه الكتل السياسية العديد من الفقرات والنقاط المتعلقة بحل المشاكل بين اقليم كردستان والحكومة الاتحادية، وكذلك تطبيع الأوضاع في المناطق المتنازع عليها وخاصة انتخابات مجلس محافظة كركوك.

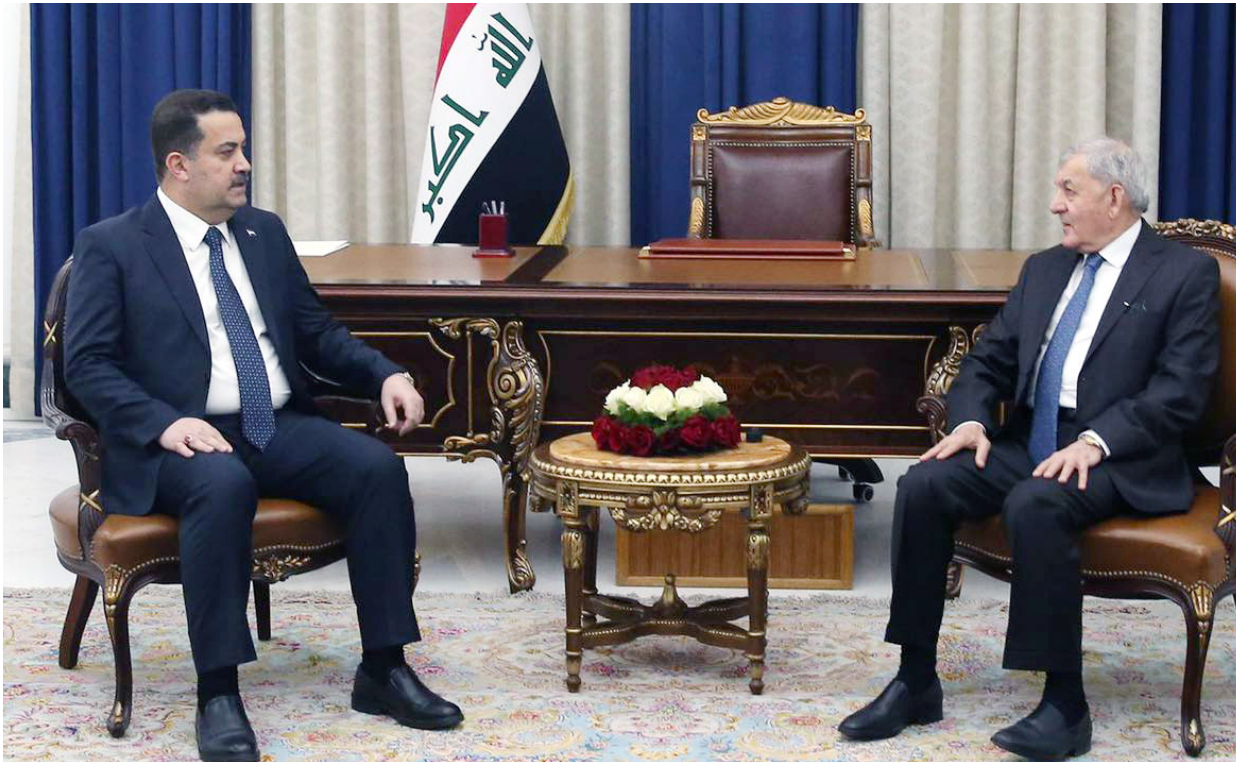
هناك نية لتصحيح المسار الخاطئ في الحكومات السابقة

وبهذا الصدد أكدت الدكتورة نرمين معروف النائبة عن كتلة الاتحاد الوطني في تصريح خاص لـ PUKMEDIA: «ان ما تتضمنه ورقة المنهاج الوزاري للحكومة برئاسة محمد شيع السوداني، تحتوي مجموعة من النقاط الايجابية حول العلاقة بين اقليم كردستان والحكومة الاتحادية، مشيرة الى ان هناك نية لتصحيح المسار الخاطئ في الحكومات السابقة وما شهدته العلاقة بين المركز والاقليم من توترات».

واضافت الدكتورة نرمين معروف: «هناك نقاط مهمة في المنهاج الوزاري لحكومة السودان تدخل ضمن مصلحة الكورد، حيث سعى الاتحاد الوطني بإشراف الرئيس بافل جلال طالباني في اجتماعاته مع الكتل والاطراف السياسية والسيد الرئيس الوزراء الى ضرورة تحقيقها، منها قانون النفط والغاز وتريث الحكومة الاتحادية بإتخاذ القرار الاحادي الجانب وضروة اجراء المباحثات للتوصل الى اتفاق مشترك بين الاقليم والمركز».

وقالت النائبة د. نرمين معروف: «ان الحكومة ألزمت نفسها بإجراء انتخاب المحافظات وبضمنها محافظة كركوك في نفس التوقيت على ان لايتجاوز السنة من تشكيل الحكومة الجيدة، وهذا ما دعا اليه الاتحاد الوطني في اجتماعاته مع رئيس الوزراء المكلف والاطراف السياسية الرئيسية، لرفع الغبن على المواطنين في محافظة كركوك».

PUKmedia*



رئيس الجمهورية: تشكيل الحكومة الجديدة خطوة أساسية لتجاوز الأزمات

هنا فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد السيد محمد شياح السوداني بمناسبة نيته ثقة مجلس النواب باختياره رئيساً لمجلس الوزراء والتصويت على وزراء حكومته وذلك في برقية تهنئة هذا نصها:

«إلى دولة الأخ رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياح السوداني المحترم.

باعتراز وتقدير أزجي لكم وللادة الوزراء بأحر التهاني والتبريكات لنيل حكومتكم الثقة التي أولاكم إياها مجلس النواب الموقر.

وبهذه المناسبة، أعرب لكم عن خالص الأمنيات بالتوفيق والسداد والنجاح في مهام عملكم. كلّي ثقة بقيادتكم لمجلس الوزراء باقتدار في مواجهة المسؤوليات والمهام التي ينتظرها البلد والشعب. وبهذه المناسبة، أؤكد الحرص الشديد على التعاون ما بين رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء، والعمل بتسخير جهودنا لكل ما من شأنه خدمة شعبنا وتطلّعه الى حياة حرة كريمة يستحقها منا العراق ويأملها العراقيون. دمتم بتوفيق الله وسداده.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد

رئيس الجمهورية

وقد زار فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، يوم السبت ٢٩ تشرين الأول ٢٠٢٢، رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني في القصر الحكومي ببغداد. وفي مستهل اللقاء، جدد رئيس الجمهورية تهنائه لرئيس الوزراء، متمنياً له كل التوفيق في أداء مهام منصبه الرامية لتحقيق تطلعات العراقيين. و جرى بحث الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية، حيث تم التأكيد على أهمية توحيد الجهود لتحقيق الإصلاحات التي من شأنها توفير الحياة الكريمة لأبناء شعبنا. وأكد رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ضرورة دعم الحكومة في جهودها الرامية لتنفيذ برنامجها، وصولاً إلى تحسين الوضع الخدمي والاقتصادي في البلاد.

الظرف الراهن يستوجب تعزيز وحدة الصف الوطني

أكد فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، إن تشكيل الحكومة الجديدة خطوة أساسية لتجاوز الأزمات، ويجب أن تنال الدعم لتلبية تطلعات العراقيين وطموحاتهم. جاء ذلك خلال استقبال فخامة الرئيس، الجمعة ٢٨ تشرين الأول ٢٠٢٢ في قصر السلام ببغداد، رئيس المكتب السياسي لحزب دعاة الإسلام تنظيم العراق السيد خضير الخزاعي الذي أعرب عن خالص تهنائه إلى الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد بمناسبة انتخابه رئيساً للجمهورية ومباشرة مهام مسؤولياته. وأعرب السيد الرئيس عن شكره وتقديره إلى السيد خضير الخزاعي على مشاعره الطيبة، مشيراً إلى أن الظرف الراهن يستوجب تعزيز وحدة الصف الوطني والتغلب على الصعوبات، والعمل على ترسيخ الاستقرار في البلد وحماية أمن المواطنين.

أهمية الدور التشريعي والرقابي للبرلمان وتحقيق تطلعات المواطنين

هذا وأكد فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد أهمية دور أعضاء مجلس النواب في تشريع القوانين اللازمة لتيسير عمل الدولة وتأمين متطلبات العيش الكريم للمواطنين. جاء ذلك خلال استقبال فخامته عضو مجلس النواب السيد مصطفى سند، الخميس ٢٧ تشرين الأول ٢٠٢٢ في قصر السلام ببغداد. وأشار رئيس الجمهورية إلى أهمية الدور الرقابي لمجلس النواب، مؤكداً ضرورة تضافر الجهود وتعاون السلطات من أجل تعزيز مستوى الأداء المرتبط بتقديم الخدمات للمواطنين والارتقاء بمستوى الأوضاع المعيشية والخدمية. وفي مستهل اللقاء، كان رئيس الجمهورية قد عبر عن شكره وتقديره للتهاني والمشاعر الكريمة التي عبر عنها السيد عضو مجلس النواب مصطفى سند بمناسبة انتخاب فخامته رئيساً للجمهورية وممارسة مهام مسؤولياته.

حرص عراقي على تعزيز العلاقات مع الكويت

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ٢٧ تشرين الأول ٢٠٢٢ في قصر السلام ببغداد، سفير دولة الكويت لدى العراق السيد طارق عبد الله الفرج. وثنى السيد الرئيس التهاني والتبريكات للسفير الكويتي، وحمله عميق شكره وتقديره إلى أمير دولة الكويت سمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح وولي العهد سمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، مؤكداً حرص العراق على تعزيز العلاقات بين البلدين على أسس الاحترام المتبادل، وبما يخدم المصالح المشتركة بين الشعبين الشقيقين. بدوره عبر سعادة السفير عن رغبة بلاده في تطوير العلاقات الثنائية، وتوطيد التعاون المشترك وبما يحقق الازدهار والرخاء للشعبين العراقي والكويتي.

برقية تهنئة من الرئيس الفنلندي

تلقي فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد برقية تهنئة من فخامة رئيس جمهورية فنلندا ساولي نينيسكو، بمناسبة انتخابه رئيساً للجمهورية.

وقدّم الرئيس الفنلندي، في برقيته، التهاني إلى رئيس الجمهورية، متمنياً له التوفيق والنجاح في مهام عمله. وأشار الرئيس ساولي نينيسكو إلى علاقات الصداقة الثنائية طويلة الأمد التي تربط جمهورية العراق مع جمهورية فنلندا، معرباً عن تطلّعه إلى إدامتها وتطويرها بما يخدم مصالح شعبي البلدين الصديقين.

برقية تهنئة من رئيسة اليونان

تلقت فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد برقية تهنئة من رئيسة جمهورية اليونان السيدة كاترينا ساكيلاروبولو بمناسبة انتخابه رئيساً للجمهورية ونيله ثقة مجلس النواب. وأعربت رئيسة اليونان، في البرقية، عن خالص تهانيتها للسيد الرئيس، وللشعب العراقي المزيد من التقدم والتطور، مؤكدة رغبتها للعمل معاً من أجل تعزيز أواصر العلاقات والارتقاء بأطر التعاون الثنائي في مختلف المجالات خدمة للمصالح المشتركة للبلدين الصديقين، وبما يُحقق السلام والاستقرار في المنطقة.

أهمية توسيع آفاق التعاون مع كندا

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ٢٧ تشرين الأول ٢٠٢٢ في قصر السلام ببغداد، السفير الكندي لدى العراق السيد غريغوري غاليغان الذي قدّم تهاني الحكومة الكندية إلى فخامته بمناسبة تسلمه منصب رئيس الجمهورية. وأعرب رئيس الجمهورية عن شكر فخامته للتهاني الطيبة، مؤكداً أهمية توسيع آفاق التعاون مع كندا والارتقاء بطبيعة العلاقات الثنائية وبما يخدم المصالح العليا للبلدين والشعبين الصديقين. وأشار السيد الرئيس إلى الدور الفاعل لكندا في عملية نزع الألغام من كافة مناطق العراق وخاصة في إقليم كردستان، لافتاً إلى أن نزع الألغام مهمة إنسانية تهدف إلى توفير بيئة نظيفة وآمنة لاستئناف الحياة الاقتصادية والاجتماعية الطبيعية، حيث ثمن فخامته الجهود التي تقدمها كندا الصديقة في هذا المجال وبما ينعكس إيجاباً على حياة وصحة المواطنين ويحمي البيئة من الانتهاكات والدمار.

تهنئة الرئيس النمساوي بمناسبة العيد الوطني لبلاده

بعث فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، برقية تهنئة الى الرئيس الفيدرالي لجمهورية النمسا بمناسبة العيد الوطني لبلاده. و في ما يلي نص البرقية:

”فخامة الرئيس ألكسندر فان دير بيلين المحترم

الرئيس الفيدرالي لجمهورية النمسا

بمناسبة العيد الوطني لبلدكم الصديق، يسعدني أن أتقدم لفخامتكم بأحر التهاني وأصدق الأمنيات بموفور الصحة والنجاح وللشعب النمساوي الصديق المزيد من التقدم والازدهار. نأمل في هذه المناسبة السعيدة للعلاقات الثنائية بين بلدينا إضطراد التطور وبما يخدم المصالح العليا المشتركة لبلدينا وشعبينا الصديقين في مختلف المجالات. مع أسمى اعتباري

د. عبد اللطيف جمال رشيد

رئيس جمهورية العراق



تقرير فريق الرصد والمتابعة

ضرورة أن يكون الجميع بمستوى ثقة الشعب وممثليه وخاضعا للتقييم

ترأس رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، يوم الجمعة ٢٨/١٠/٢٠٢٢، الجلسة الاعتيادية الأولى لمجلس الوزراء. وقدّم السوداني في مستهل الجلسة التهاني للسادة الوزراء بمناسبة نيل ثقة مجلس النواب، وأكد على ضرورة أن يكون الجميع بمستوى ثقة الشعب وممثليه في هذه الفترة العصيبة، وهذه المرحلة التي فيها من التحديات الشيء الكثير، ويبيّن أن الهمّة والعزيمة وصبر الشعب وتضحياتهم ستكون حاضرة أمامنا لتقديم الأفضل، ونثبت أننا أهل للمسؤولية في هذه الفترة الحساسة.

وأكد أن انعقاد الجلسة الاولى ومباشرة الحكومة مهامها يوم الجمعة، هو رسالة بأن هذه الحكومة مستعدة ومتهيئة وجادة لأن تعمل ليلاً ونهاراً بصرف النظر عن العطل والمناسبات الرسمية وغيرها، لأننا نذرننا وقتنا وجهدنا لاجل هذه المهمة، وإن هذا السياق سيجري العمل به من الآن.

وشدّد رئيس مجلس الوزراء أن مسؤوليتنا في مجلس الوزراء هي مسؤولية تضامنية، والجميع معنيون بالقرارات والدفاع عنها بغض النظر عن العناوين السياسية الثانوية، فولاؤنا الأول للعراق.

ووجّه الوزراء كافة، بأن تتم إجراءات عملية الإستلام والتسليم ونقل المهام واستلام المسؤولية في الوزارات بهدوء وبشكل أصولي، وشدّد على ضرورة القيام بإجراء كشف الذمة المالية خلال اسبوع، لنكون أول حكومة تقدم كشف ذمتها خلال اسبوع من مباشرة مهامها.

ووجه السوداني ايضا جميع الوزراء بضرورة الابتعاد عن إتخاذ القرارات المتسعة، وإصدار اوامر وتغييرات وتعديلات في الوزارة، كذلك الابتعاد عن ممارسات الإلغاء والإقصاء، والأخذ بعين الاعتبار أن كل الموجودين هم موظفون في الدولة العراقية، وأكد بأن لدينا رؤية للتقييم وسيكون الجميع مشمولين بهذه الرؤية، ويخضعون للتقييم.

كما وجه بأن يجري اختيار مدراء مكاتب الوزراء من كوادر الوزارة حصراً، وعدم الاستعانة بمدير مكتب من أي جهة سياسية، فالوزارات تزخر بالموظفين من ذوي الخبرة والنزاهة، المؤهلين لتولي هذه المهام، وبين سيادته أن هذه الخطوة ستكون بمثابة رسالة اطمئنان للوزارة نفسها ولموظفيها بأن الوزير مهني ويبحث عن الأكثر جدارة وخبرة والاكفاً لتكليفه بتولي هذا الموقع.

منح الثقة للحكومة والتصويت على المنهاج الوزاري

هذا ومنح مجلس النواب في جلسته السابعة يوم الخميس ٢٠٢٢/١٠/٢٧ التي عقدت برئاسة محمد الحلبوسي رئيس المجلس وبحضور فخامة رئيس الجمهورية عبداللطيف رشيد ورئيس مجلس القضاء الاعلى فائق زيدان و٢٥٣ نائباً، الثقة للسيد محمد شياع السوداني رئيساً لمجلس الوزراء وصوت على ٢١ وزيرا اضافة للمنهاج الوزاري.

وفي مستهل الجلسة، رحب الرئيس الحلبوسي بأسم المجلس بفخامة رئيس الجمهورية ورئيس القضاء الاعلى وقادة الكتل السياسية لحضورهم جلسة التصويت على منح الثقة لحكومة المكلف السيد محمد شياع السوداني.

واستعرض محمد شياع السوداني اثناء تقديمه لمناهجه الوزاري جملة من المحاور بضمنها، تصدي الفريق الوزاري بهذه المرحلة للازمات والصراعات التي يشهدها العالم لافتا الى ان اولويات الحكومة تنصب على مكافحة الفساد الاداري والمالي ومعالجة ظاهرة البطالة وخلق فرص العمل للشباب من الجنسين ودعم الفئات الفقيرة الهشة ومحدودي الدخل واصلاح القطاعات الاقتصادية والمالية خاصة قطاعات الزراعة والصناعة والمصرفي والخاص والعمل على تطوير الخدمات التي تمس حياة المواطنين وتجاوز الازمات وتذليل العقبات، وحرص الحكومة على ايجاد حلول مستدامة مع اقليم كردستان العراق من خلال شراكة حقيقية تقوم على الحقوق والواجبات.

وشدد السوداني على اهمية الطاقات البشرية التي يتمتع بها العراق وهي طاقة لا تنضب كالنفط، مؤكداً على ضرورة موقع العراق الاقليمي والدولي ودوره المهم، معرباً عن فخره لوقوفه في بيت الشعب لتقديم الكابينة الوزارية ومعاودة الشعب العراقي والمرجعية العليا الرشيدة ليكون عوناً للجميع في كل رقعة من العراق الحبيب.

من جهته، أشار السيد رئيس مجلس النواب الى تشكيل لجنة نيابية برئاسة نائب رئيس مجلس النواب وعضوية المستشار القانوني للمجلس وعدد من المدراء العامين لدراسة المنهاج الوزاري المقدم، منوها الى تسجيلها لعدة ملاحظات شكلية وموضوعية بشأن المنهاج الوزاري وخاصة ملفات الخدمات وما تعهدت به الحكومة من تقديم مشروعات القوانين الى السلطة التشريعية.

التصويت بالأغلبية المطلقة

بعدها صوت المجلس على المنهاج الوزاري لحكومة السيد محمد شياع السوداني بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء المجلس، كما صوت المجلس بالأغلبية المطلقة على منح الثقة للسيدات والسادة الوزراء، وهم كل من السيد فؤاد حسين نائب رئيس مجلس الوزراء ووزيرا للخارجية، والسيد حيان عبد الغني عبد الزهرة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزيرا للنفط، والسيد محمد تميم نائب رئيس مجلس الوزراء وزيرا للتخطيط، وطيف سامي وزيرا للمالية، والسيد ثابت محمد سعيد العباسي وزيرا للدفاع، والسيد عبد الامير كامل الشمري وزيرا للداخلية، والدكتور صالح مهدي مطلب وزيرا للصحة، والدكتور خالد بتال نجم وزيرا للصناعة والمعادن، والسيد اثير داود سلمان وزيرا للتجارة، والدكتور خالد سلام سعيد شواني وزيرا للعدل، والمهندس زياد علي فاضل وزيرا للكهرباء، والمهندس عباس جبر عبادة وزيرا للزراعة، والدكتور نعيم عبد العبودي وزيرا للتعليم العالي والبحث العلمي، والدكتور ابراهيم نامس ياسين وزيرا للتربية، والسيد رزاق محبيس وزيرا للنقل، والدكتورة هيام عبود كاظم وزيرا للاتصالات، والسيد عون ذياب عبد الله وزيرا للموارد المائية، والسيد احمد جاسم صابر الاسدي وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية، والسيدة ايفان فائق يعكوب وزيرا للهجرة والمهجرين، والسيد احمد محمد حسين المبرقع وزيرا للشباب والرياضة، والدكتور احمد فكاك احمد وزيرا للثقافة والسياحة والاثار.

بدوره، أدى السيد محمد شياع السوداني رئيس مجلس الوزراء واعضاء كابينته الحكومية اليمين الدستورية امام مجلس النواب. بعدها قرر رئيس المجلس رفع الجلسة.

نص كلمة السوداني في جلسة نيل الثقة في مجلس النواب

قال الله تعالى في محكم كتابه الكريم: (قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ)...صدق الله العليُّ العظيم

بسم الله الرحمن الرحيم
السيد رئيس مجلس النواب المحترم.
السيد رئيس مجلس القضاء الأعلى المحترم.
السادة قادة الكتل السياسية المحترمون
السادة ممثلي الشعب المحترمون.
السيدات والسادة الحضور.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

من دواعي الشرف أن أقف اليوم في بيت السلطة التشريعية، وفق ما نصت عليه المادة السادسة والسبعون- رابعاً من الدستور العراقي، وذلك لعرض المنهاج الوزاري وتقديم الكابينة الحكومية، آملاً نيل

ثقة ممثلي الشعب والبدء بصفحة جديدة في ميادين التنفيذ. إن فريقنا الوزاري سيتصدى للمسؤولية في هذه المرحلة التي يشهد فيها العالم تحولات وصراعات سياسية واقتصادية كبيرة جداً، مما يُضيف تحديات جديدة على بلدنا الذي يعاني أساساً من أزمات متراكمة كان لها أشد الأثر الاقتصادي والاجتماعي والإنساني والبيئي على مواطنينا، لهذا نحن نعد شعبنا العظيم وعداً صادقاً ببذل غاية المجهود وأقصى ما نملك، من أجل النجاح في رفع هذه الآثار، بروح تليق بشجاعة العراقيين وكرم العراق وتاريخه الذي عبّد طريق الحضارة للعالم أجمع.

أخواتي.. إخوتي

إن نجاح مناهجنا الوزاري ينطلق من إيماننا بأن العراقيين، بمختلف قناعاتهم ومعتقداتهم واتجاهاتهم، كلهم أبناء بررة لعراقنا الحبيب، وباجتماعهم من حولنا سوف يشكلون أساساً لنجاح حكومتنا القائمة على مبدأ الشراكة الوطنية مع الشعب، والانفتاح على جميع القوى السياسية، سواء التي شاركت أم لم تشارك في الحكومة، نسعى لضمان التعاون الوثيق بينكم وبين فريقنا الوزاري بما يضمن دوراً تشريعياً ورقابياً يستحقه شعبنا الذي حملنا وأياكم أمانة تمثيله، علينا أن نتعاقد لتطوير عمل وفاعلية هيئات الدولة الرقابية وتعزيز قدرات الصحافة الوطنية الحرة للقيام بدورها. تحرص حكومتنا على زيادة قدرة وفعالية الحكومات المحلية، كما هو معمول به في النظم الاتحادية حول العالم وإيجاد حلول مستدامة للملفات مع حكومة إقليم كردستان العراق، وذلك من خلال شراكة حقيقية تقوم على الحقوق والواجبات وضمان وحفظ استقلال القضاء كما نصّ على ذلك الدستور. إن جائحة الفساد التي أصابت جميع مفاصل الحياة هي أكثر فتكاً من جائحة كورونا وكانت السبب وراء العديد من المشاكل الاقتصادية وإضعاف هيبة الدولة وزيادة الفقر والبطالة وسوء الخدمات، وعليه فإن برنامجنا يتضمن سياسات وإجراءات حازمة ومتعددة الجوانب والمستويات لمكافحة هذه الجائحة.

إن الإدارة الصحيحة والنزيهة للاقتصاد هي أساس عمل الحكومة القادمة، حيث نعتقد جازمين أن بناء اقتصاد عراقي قوي قادر على أن يحقق التغيير النوعي في الخدمات ويخلق فرص عمل كثيرة ويفسح أبواب الاستثمار على مصراعيها، كما يسهم بتقوية وتحسين أسس تعاون مع دول العالم، مبنية على مبدأ المصالح المشتركة والاحترام المتبادل للسيادة.

إن فريقنا الوزاري سوف يطبق جملة من المبادئ للعمل على بناء اقتصاد حديث يخدم العراقيين في الحاضر والمستقبل، هي:

١. إيقاف التدهور الذي يعصف بمختلف القطاعات.

٢. تمويل وإنجاز المشاريع المتلكئة والجديدة التي لها وقع مباشر على حياة المواطنين والخدمات

المقدمة لهم.

٣. مكافحة الفقر والبطالة وتمكين محدودي الدخل.

٤. التحول التدريجي من الاقتصاد الريعي عن طريق تحديث عمل الاقتصاد من خلال رعاية الحكومة لمحرك اقتصادي مهم يركز على استثمار إبداعات الطاقات الشابة الهائلة؛ لتفعيل بناء الشركات الصغيرة والمتوسطة في الزراعة والصناعة وتكنولوجيا المعلومات والخدمات والبيئة لترفع الدولة بخلق آلاف فرص العمل واستقطاب الاستثمار المحلي والعالمي.

٥. خلق طفرة نوعية في بناء الخبرات ورأس المال البشري والقدرات المؤسسية لمواكبة التحولات التكنولوجية الهائلة في جميع المجالات والمؤثرة جداً في الاقتصاد والطاقة والبيئة.

٦. العمل مع مجلس النواب ومجلس القضاء لتشريع وتطوير وتحديث القوانين الساندة للاستثمار بما يتلاءم مع متطلبات اقتصاد القرن الواحد والعشرين.

٧. الاستفادة من التجارب الناجحة حول العالم التي اختبرت ظروف العراق نفسها.

ابناء شعبنا العراقي الكريم.. أخطبكم وأنا أقف أمام ممثليكم.

إن الله من على العراق بموارد كثيرة، ونعتقد أن أهمها هي الطاقات البشرية المبدعة والشجاعة التي بنت الحضارات في بلادنا بعدد أكثر من أي دولة في العالم، ومسعى حكومتنا هو البدء باستثمار هذه الطاقات وتطويرها، كونها لا تنضب مثل النفط، خصوصاً أن نسبة كبيرة من سكان العراق هم من الشباب والذين يستحقون أن يكون لهم دور في بناء البلد والانتفاع من خيراته.

إن منهاجنا أولى أهمية لإعادة النازحين الى مناطق سكنهم بعد استكمال متطلبات العودة، واهتم أيضاً بحقوق الانسان وتمكين المرأة.

ستولي حكومتنا الرعاية اللازمة والدعم لقواتنا المسلحة وقوى الأمن الداخلي بكل مسمياتها وتشكلاتها، لكونها الضامن للسلم الأهلي وامن البلاد وتنفيذ سلطة القانون.

إن حكومتنا تؤمن بأن موقع العراق الاستراتيجي وثقله الإقليمي وتأثيره في اقتصاد العالم يمنحه الحق بلبع دور كبير يمثل حجمه الحقيقي وإقامة أفضل العلاقات على أساس المصالح المتبادلة والتكاملية مع دول الجوار والدول العربية والصديقة.

ختاماً أتقدم بالشكر لممثلي الشعب ومن خلايكم أعاهد شعبنا العراقي العظيم، وعلى رأسهم المرجعية العليا الرشيدة، وأعاهدكم أن أكون عوناً للشعب العراقي في كل رقعة بعراقنا الحبيب.

والله ولي التوفيق

Republic of Iraq
Prime Minister-Designate



جمهورية العراق
رئيس مجلس الوزراء-المكلف

ورقة المنهاج الوزاري الذي اتفقت عليها الكتل السياسية

ورقة المنهاج الوزاري

تتكون ورقة المنهاج الوزاري من محورين:

اولا: المحور التنفيذي

- 1- إعادة النظر بجميع قرارات حكومة تصريف الاعمال اليومية وخصوصا الاقتصادية والأمنية والتعيينات العشوائية غير المدروسة.
- 2- دعم الاستثمار المحلي والأجنبي للنهوض بهذا القطاع الحيوي وتشريع القوانين اللازمة لذلك.
- 3- صرف مستحقات البترو دولار للمحافظات المنتجة للنفط والغاز، وإعادة النسبة المخصصة لهذه المحافظات الى 5% للإنتاج والتكرير واجراء تسوية للإيفاء بمستحقاتها السابقة حسب الوفرة المالية ووفق مدد زمنية مقبولة.
- 4- توحيد السياسة الكمركية في جميع المنافذ الحدودية البرية والبحرية، والمطارات وغلق جميع المنافذ غير الرسمية.

Republic of Iraq
Prime Minister-Designate



جمهورية العراق
رئيس مجلس الوزراء-المكلف

5- توفير التخصيصات اللازمة والإجراءات الضرورية كافة، لإعادة اعمار المحافظات التي تضررت من الإرهاب بشكل مباشر او غير مباشر (المحافظات المحررة والمحافظات المتضررة) بما فيها القرى التي تم تدميرها اثناء العمليات العسكرية في فترة التحرير من عصابات داعش الإرهابية في محافظات ديالى وصلاح الدين وكركوك ونيوى وإعادة أهلها اليها .

6- اجراء انتخابات مجالس المحافظات وتحديد موعد اجرائها في البرنامج الحكومي.

7- تلتزم الحكومة ببناء أدوات فعالة لمحاربة الفساد خلال مدة أقصاها ٩٠ يوما من تاريخ تشكيل الحكومة.

8- تلتزم الحكومة بإعادة النازحين الى مناطق سكناهم خلال ستة اشهر من تشكيلها (بما في ذلك نازحو جرف الصخر بعد تدقيهم امنيا).

9- تخصيص موازنة لتعويض المتضررين جراء العمليات الارهابية والعمليات العسكرية، بموجب القانون النافذ.

10- الغاء العمل بالتصريح الامني على المواطنين في المناطق المحررة.

11- العمل مع الجهات المختصة للكشف عن مصير المفقودين ويتم شمولهم بقانون ضحايا الإرهاب بعد اجراء التدقيق الأمني.

12- تضمين اتفاقية سنجار ضمن البرنامج الحكومي المقبل وبما يسهم في إعادة الامن والاستقرار في قضاء سنجار.

13- حق ممارسة جميع الاحزاب الكردستانية وغيرها نشاطاتها وفعاليتها السياسية الدستورية، في نينوى وكركوك وديالى وصلاح الدين، واخلاء مقرات الأحزاب التي تم اشغالها من قبل الآخرين.

Republic of Iraq
Prime Minister-Designate



جمهورية العراق
رئيس مجلس الوزراء-المكلف

14- استكمال إجراءات الاتفاق الخاص لمأ الفراغ الأمني بين الخطوط الدفاعية للقوات الاتحادية وقوات البشمركة.

15- تخصيص وصرف مستحقات المشمولين بقرارات اللجنة العليا لتنفيذ المادة ١٤٠ وإعادة تشكيل اللجنة العليا، خلال شهر من تشكيل الحكومة.

16- تبسيط إجراءات المجالس التحقيقية لمنتسبي المؤسسات الأمنية الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بوحدهم خلال سيطرة عصابات داعش وتم اعدامهم من قبل هذه العصابات واعتبارهم شهداء بعد تأييد مستشارية الامن القومي لسلامة موقفهم الأمني.

17- أ- تقدم هيئة المساءلة والعدالة تقريراً نهائياً عن المشمولين بإجراءاتها وهم كل من أعضاء الفرق فما فوق والعضو العامل الذي اثنى على حساب المال العام بقرار قضائي بات ومنتسبي الأجهزة القمعية خلال ثلاثين يوماً من تشكيل الحكومة، ويتم اتخاذ الإجراءات التشريعية وفقاً للمادة 25 من قانون رقم 10 لسنة 2008.

ب- تودع القوائم المشار إليها في الفقرة (أ) أعلاه لدى كل من جهاز الادعاء العام والدائرة القانونية في مجلس الوزراء ليتولوا الإجابة عن الاستفسارات الخاصة بالشمول من عدمه بموجب تلك القوائم مع ايداع نسخة من القوائم لدى الرئاسة الثلاثية.

ج- للمشمولين بالقوائم المشار إليها في الفقرة (أ) أعلاه حق الاعتراض لدى الهيئة التمييزية القضائية.

د- تحال الملفات واوليات عمل الهيئة الى مجلس القضاء الأعلى ويتولى الادعاء العام إجابة الهيئة التمييزية في حالة وجود طعن وبعد اكمال الطعون تحال القائمة النهائية الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

Republic of Iraq
Prime Minister-Designate



جمهورية العراق
رئيس مجلس الوزراء-المكلف

18- معالجة العمل بالوكالة في إدارة مؤسسات الدولة خلال فترة ستة أشهر من تشكيل الحكومة وإرسالها إلى مجلس النواب على ثلاث وجبات للتصويت عليها، مع مراعاة تحقيق التوازن الوطني في المؤسسات.

19- إعادة انتشار القوات العسكرية والأمنية (الجيش والشرطة الاتحادية والحشد الشعبي) خارج المدن وتستلم الشرطة المحلية والأجهزة الأمنية الملف الأمني داخل المدن وتكون باقي القطاعات في معسكراتها لغرض التدريب والتطوير والمساندة مع توفير المستلزمات لذلك (المالية والأراضي خارج المدن) وتقوم تلك القوات بواجباتها في حماية البلد وسيادته ومكافحة الإرهاب وإسناد الأجهزة الأمنية والشرطة المحلية حسب ما يترتب عليه القائد العام لقيادة العمليات المشتركة.

20- تأكيد التنسيق بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم حول الملفات والقرارات التي تخص إقليم كردستان.

21- ربط جميع مدارس الدراسة الكردية التي تقع خارج إقليم كردستان بالمديرية العامة للدراسات الكردية في وزارة التربية الاتحادية ونقل ملاكاتها إلى هذه المديرية.

22- تشكيل أفواج طوارئ من الشرطة المحلية من أبناء كركوك يتولون إدارة الملف الأمني في المحافظة وتوفير المستلزمات اللازمة كافة.

23- بدعم من القوى السياسية الموقعة على هذه الوثيقة تخول الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان العراق بالتفاوض حول الملف النفطي والموازنة لحين اكمال تشريع قانون النفط والغاز وفقا للدستور خلال ستة أشهر. وتشكيل لجنة من المختصين بالأمور القانونية والمالية والنفطية في كل من الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان تتولى:

Republic of Iraq
Prime Minister-Designate



جمهورية العراق
رئيس مجلس الوزراء-المكلف

أ- اجراء مراجعة شاملة للفترة السابقة بكل ما يتعلق بقطاع النفط والغاز في الاقليم والعلاقة بين وزارة النفط الاتحادية والاقليم والخروج برؤية موافقة للدستور ومقبولة من الطرفين وقابلة للتطبيق لأجراء تسوية للمرحلة السابقة.

ب- الاتفاق على آلية واقعية تتسجم مع الدستور لتنظيم العلاقة مستقبلا، تضمن حقوق جميع العراقيين في الاقليم وباقي المحافظات، بما في ذلك اعداد مسودة مشروع قانون النفط والغاز بكل تفاصيله وعرضه على مجلس الوزراء لإقراره ومن ثم تشريعه في مجلس النواب.

ج- عند تشكيل الحكومة خلال هذه السنة يتم تنفيذ قانون الموازنة الاتحادية لعام 2022 والاتفاق على اعداد مشروع قانون موازنة 2023.

د- تجنب اية اجراءات تصعيدية والتريث في الاجراءات التي تخص حكومة اقليم كردستان والشركات النفطية العاملة فيه، لتجنب الاضرار بالاقتصاد الوطني، ويعمل الطرفان بشكل شفاف لحين تشريع قانون النفط والغاز خلال ستة أشهر من تاريخ تشكيل الحكومة.

24- الالتزام بتقديم ورقة إصلاحية اقتصادية شاملة مرتبطة ببرنامج تنفيذي محدد، وضرورة التأكيد على إنشاء الصندوق السيادي باعتباره صمام الامان للأجيال القادمة.

25- الالتزام بدعم القطاع الخاص سواء في حقل التنفيذ أو التشريع، باعتباره شريكا في الاعمار والبناء.

26- الالتزام بإرسال مشاريع قوانين الى مجلس النواب من شأنها تمكين المرأة ودعم الشباب وتوفير فرص عمل لهم، ودعم الطفولة.

27- الالتزام بتقديم ورقة اصلاحية اقتصادية شاملة مرتبطة ببرنامج تنفيذي محدد.

Republic of Iraq
Prime Minister-Designate



جمهورية العراق
رئيس مجلس الوزراء-المكلف

28- إطلاق حملة وطنية شاملة لمكافحة المخدرات وتغطيتها تشريعياً.

29- - يقوم رئيس مجلس الوزراء حال مباشرة مهامه بتشكيل لجنة لتقييم أداء (المحافظين بالوكالة) واتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية بحق المقصرين والفاستين منهم ويحول رئيس الوزراء باتخاذ القرارات الإدارية المناسبة لإدارة تلك المحافظة، على ان تنهي اللجنة المشكلة اعمالها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيلها.

ثانيا: المحور التشريعي

1-تسريع قانون مجلس الاتحاد خلال ستة اشهر.

2-تسريع قانون المحكمة الاتحادية خلال ستة اشهر.

3-تعديل قانون الانتخابات النيابية خلال ثلاثة اشهر، واجراء انتخابات مبكرة خلال عام.

4-اجراء مراجعة قانونية لقانون العفو العام لتعريف جريمة الانتماء للتنظيمات الإرهابية لتشمل كل من ثبت انه (عمل في التنظيمات الارهابية او قام بتجنيد العناصر لها او قام بأعمال إجرامية او ساعد باي شكل من الاشكال على تنفيذ عمل إرهابي او وجد اسمه في سجلات التنظيمات الإرهابية).

5-اكمال تسريع قانون مكافحة الإرهاب وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم 84 لسنة 2017 مع ادخال تعديلات تتعلق بالتعريف والشمول.

6-تسريع قانون الغاء قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل حسب قرار مجلس الوزراء رقم 30 لسنة 2012 وفق مبدأ التوافق بين المكونات وخلال ستة اشهر وتعويض المتضررين تعويضا مجزيا

Republic of Iraq
Prime Minister-Designate



جمهورية العراق
رئيس مجلس الوزراء-المكلف

- 7- تعديل قانون مؤسسة الشهداء رقم 2 لسنة 2016 وإلغاء شرط (عدم شمول الشهداء بإجراءات المساءلة والعدالة) وشمول عوائل الشهداء من البيشمركة والجهزة الامنية في المناطق التي تقع خارج إقليم كردستان في قانون المؤسسة.
- 8- تشريع قانون مجلس الامن الوطني واعتماده كمرجع للقرارات الاستراتيجية.
- 9- تعديل المادة 26 من قانون البطاقة الوطنية الموحدة فيما يخص المكونات.
- 10- مراجعة العمل بقانون رقم 72 ويحال الملف الى القضاء للبت به.
- 11- تجري انتخابات مجلس محافظة كركوك بنفس تاريخ اجراءها في جميع المحافظات وفق القانون النافذ على ان لا تتجاوز عام من تاريخ تشكيل الحكومة.



*فريق الرصد والمتابعة

ردود فعل داعمة ومرجبة بتشكيل الحكومة العراقية الجديد

بيان حول تشكيل الحكومة العراقية

تهنئ الولايات المتحدة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني على تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، وتعرب عن تطلّعها إلى العمل معه ومع حكومته في مجال مصالحنا المشتركة، بما فيها تحسين الخدمات للشعب العراقي وضمان عراق آمن ومستقر وذي سيادة على النحو المبين في اتفاقية الإطار الاستراتيجي.

إن الشعب العراقي جدير بأن يكون أمامه فرص اقتصادية وبوضع نهاية للفساد وتحسين الخدمات العامة. وترحب الولايات المتحدة بتعهد رئيس الوزراء السوداني بوضع السلاح تحت سيطرة مؤسسات الدولة الرسمية والشرعية. إن لدينا وحكومة العراق مصلحة مشتركة في الحفاظ على الاستقرار والأمن.

إن الولايات المتحدة على استعداد للعمل مع الحكومة العراقية والشعب العراقي للتصدي سوية للتحديات التي تواجه العراق، من تحسين احترام حقوق الإنسان إلى معالجة تغيّر المناخ وتحسين الفرص الاقتصادية أمام أعداد متزايدة من السكان. يمكن للعراق أن يستند على الولايات المتحدة كشريك له وهو يمضي قدما في الإصلاحات.

نيد برايس

المتحدث باسم وزارة الخارجية الامريكي

٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢

الاتحاد الأوروبي: يوم جيد للعراق ولعلاقتنا
أكد الاتحاد الأوروبي الجمعة أننا نتطلع إلى لعمل بشكل وثيق مع رئيس الوزراء محمد شياع السوداني ون دعم
برنامج المعلن لمكافحة الفساد.
وذكر بيان صادر عن الاتحاد الأوروبي، أن «الاتحاد الأوروبي يهنئ رئيس الوزراء محمد شياع السوداني على
التصويت الناجح ونيل حكومته الثقة في مجلس النواب العراقي».
واعتبر البيان أن انتخاب حكومة السوداني «يعتبر يوماً جيداً للعراق ولللاقات بين الاتحاد الأوروبي والعراق
ويشكل خطوة مهمة نحو تأمين استقرار العراق وازدهاره».
وأكد البيان أن «الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع رئيس الوزراء وحكومته»، مشدداً على دعمه
«في تنفيذ برنامج الإصلاح المعلن ومكافحة الفساد».
وأشار إلى أن «الاتحاد الأوروبي يكرر استعداده لاستضافة مجلس التعاون بين الاتحاد الأوروبي والعراق في أقرب
فرصة». ولفت إلى أن «التزام رئيس الوزراء بسياسة خارجية متوازنة وعلاقات جيدة مع جميع جيران العراق يفتح
آفاقاً إيجابية للمستقبل».
وشدد على أن «الاتحاد الأوروبي سيواصل دعم سيادة العراق ووحدته وسلامة أراضيه».

الامم المتحدة: يجب الوفاء بمطالب شعب العراق

يُرحب الأمين العام بتشكيل حكومة عراقية جديدة في العراق، برئاسة رئيس الوزراء السيد محمد شياع السوداني.
ويُحيط علماً بتعيين نساء في ثلاثة من أصل ٢١ من المناصب الوزارية التي تم شغلها في ٢٧ تشرين الأول / أكتوبر.
ويأمل الأمين العام أن يتم شغل المنصبين الوزاريين المتبقيين بسرعة.
ويحث الأمين العام الحكومة الجديدة على الوفاء بمطالب شعب العراق، والتي طال أمدها، من أجل الإصلاح
والمساءلة ومستقبل أفضل.
ويؤكد الأمين العام من جديد أن الأمم المتحدة تبقى ملتزمة التزاماً كاملاً بدعم العراق حكومة وشعباً.

ستيفان دوجاريك

المتحدث الرسمي باسم الأمين العام

نيويورك، ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٢٢

هذا و رحبت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) بمنح مجلس النواب الثقة لحكومة رئيس الوزراء
محمد شياع السوداني. ويمثل إكمال تشكيلته الوزارية سريعاً الآن الخطوة الأساسية التالية.
تواجه الحكومة الجديدة العديد من التحديات الخطيرة التي تتطلب إجراءات حاسمة. وسيشمل ذلك معالجة
الفساد الممنهج في العراق وتنفيذ الإصلاحات التي تشتد الحاجة إليها وتقديم الخدمات المناسبة لجميع المواطنين
وتنويع الاقتصاد وتشجيع المشاركة الهادفة للمرأة والشباب ومعالجة آثار تغير المناخ وإنهاء الإفلات من العقاب

ومحاسبة الجناة وكبح جماح الجهات المسلحة غير الحكومية مع بسط سلطة الدولة. وسوف تثبت أهمية تصميم جميع الأطياف على تقديم حلول ملموسة. وتؤكد الأمم المتحدة من جديد التزامها الثابت بدعم العراق حكومةً وشعباً.

دعم إيراني للحكومة الجديدة

بعث الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، يوم الجمعة، رسالة تهنئة إلى السوداني، لتوليهِ المنصب وتشكيل الحكومة الجديدة في العراق، وفق موقع الرئاسة الإيرانية.

وأعرب رئيسي في رسالته، عن أمله في توسيع العلاقات في عهد السوداني أكثر من قبل، داعياً إلى أن تتجاوز العلاقات «العلاقات الرسمية»، وأن تتوسع في جميع الأبعاد، بالاعتماد على «العمق الحضاري والثقافي والشعبي». وأكد الرئيس الإيراني أن بلاده عازمة على توطيد وتعميق العلاقات والتعاون مع العراق، معلناً استعداداته لتحقيق ذلك، وقال إن «وجود عراق معمر ومستقل وقوي يلعب دوراً إيجابياً وبناءً، يؤثر في تحقيق الأمن في المنطقة».

نأمل بفصل جديد بين البلدين

من جهته قال النائب الأول لرئيس الجمهورية في إيران، محمد مخبر إن حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية ترحب بأي تعاون يساهم في تعزيز الأهداف المشتركة مع العراق، آخذة في الاعتبار سياسة حسن الجوار وتنمية العلاقات مع الجيران. وفي رسالة إلى رئيس الوزراء العراقي، هنأ مخبر، محمد شياع السوداني لحصوله على ثقة مجلس النواب وتشكيل الحكومة الجديدة.

وأضاف مخبر أن «مصادقة البرلمان العراقي على التشكيلة الوزارية، وتجاوز صعوبات العام الأخير، يعبر عن النضج السياسي للشعب العراقي».

وقدم النائب الأول لرئيس الجمهورية التهناني لتشكيل الحكومة العراقية الجديدة، معرباً عن أمله أن «يكون هذا الإجراء بمثابة فصل جديد في العلاقات بين الحكومتين والشعبين الصديقين والشقيقين». وأعرب مخبر عن تمنياته بنجاح وموفقية الحكومة العراقية الجديدة.

«* إلى ذلك، هنأ وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان في اتصال هاتفي نظيره العراقي فؤاد حسين لحصوله على الثقة في مجلس النواب العراقي وإعادة انتخابه وزيراً للخارجية في العراق. وفي هذا الاتصال الهاتفي أكد الجانبان على «استمرار العلاقات الاستراتيجية بين البلدين، وتشاورا حول العلاقات الثنائية والتعاون الإقليمي والدولي المشترك».

وهناً أمير عبد اللهيان بدء أعمال الحكومة العراقية الجديدة، معرباً عن أمله في «أن نشهد في المرحلة الجديدة مزيداً من تطوير التعاون المشترك بين البلدين في جميع المجالات».

«* من جهة أخرى قال السفير الإيراني لدى العراق، محمد كاظم آل صادق، في تغريدة على موقع تويتر، الجمعة (٢٩ تشرين الأول ٢٠٢٢)، «نبارك التصويت للحكومة العراقية والشعب العراقي الكريم الخروج من الانسداد السياسي الذي دام لعام كامل»، متمنياً للحكومة «التوفيق والنجاح لخدمة الشعب العراقي بكافة أطيافه ومكوناته».

وأكد السفير الإيراني دعم بلاده للحكومة العراقية الجديدة بقوله إن «الجمهورية الإسلامية الإيرانية كانت وستبقى داعمة لمسار الديمقراطية في العراق وتمد يد الأخوة نحو تعزيز العلاقات».

العاقل السعودي يهني بتشكيل الحكومة

وهذا العاقل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود رئيس الوزراء محمد شياع السوداني بمناسبة حصول كابينته الحكومية على ثقة مجلس النواب العراقي.

وقال ملك السعودية في بيان نشرته وكالة الانباء الرسمية للمملكة، اليوم الجمعة، « بمناسبة منح الثقة لحكومتم من قبل البرلمان العراقي، يسرنا أن نبعث لدولتكم أصدق التهاني، وأطيب التمنيات بالتوفيق والسداد»، متمنياً «لشعب جمهورية العراق المزيد من التقدم والازدهار».

«تركيا مستعدة لمواصلة تعاونها

ورحبت وزارة الخارجية التركية، بنيل الحكومة العراقية الجديدة برئاسة محمد شياع السوداني ثقة البرلمان، متمنية للسوداني «التوفيق في هذه المهمة الهامة».

ولفتت الخارجية التركية في البيان الى توقعاتها حول مهام الحكومة العراقية الجديدة، بالقول: «نعتقد أن الحكومة الجديدة ستتخذ خطوات لتلبية توقعات الشعب العراقي بنهج شامل وتعزيز السلام والاستقرار والازدهار في البلاد».

وأكدت أن «تركيا مستعدة كما في السابق لمواصلة تعاونها في كل المجالات مع الحكومة العراقية الجديدة على أساس احترام الحساسيات والمصالح المشتركة».

العاقل الأردني يهني

تلقى رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، السبت، اتصالاً هاتفياً من العاقل الأردني، الملك عبد الله الثاني بن الحسين، هنا فيه سيادته بمناسبة تسلّم مهامه وتشكيل الحكومة الجديدة ونيل ثقة مجلس النواب. وشهد الاتصال تأكيداً متبادلاً على أهمية توطيد العلاقات الثنائية بين البلدين.

وأكد السيد السوداني مواصلة التعاون بين العراق والأردن لما فيه مصلحة شعبي البلدين الشقيقين، وأمن المنطقة واستقرارها، كما شدد جلالة الملك على دعم بلاده لأن يضطلع العراق بدوره الرائد في المنطقة.

نحو الحل الدستوري لمشاكل أربيل – بغداد

بمناسبة المصادقة على المنهاج الوزاري ومنح الثقة للكابينة الجديدة للحكومة الاتحادية العراقية، نتقدم بأحر التهاني لكل العراقيين على هذه الخطوة المهمة.

ونتقدم بتهانينا الخاصة لرئيس الوزراء، السيد محمد شياع السوداني، وأعضاء كابينته الحكومية، آمليين الموفقية للجميع في أداء مهامهم.

نأمل أن تصبح هذه الخطوة المبشرة بداية النهاية لمآسي شعب العراق، وبداية جديدة لحل المشاكل والأزمات، وللنمو الاقتصادي، وتنمية الخدمات، وتحقيق الاستقرار والأمن، وتصحيح مسار العملية السياسية، والحل الدستوري لمشاكل أربيل – بغداد، وإعادة ثقة الشعب بالمؤسسات، والتفات الحكومة الجاد للمطالب المشروعة للمواطنين.

وبهذه المناسبة، نعلن دعم إقليم كردستان لإنجاح المنهاج الوزاري وتحقيق تعهدات الحكومة الجديدة. وكذبنا

الدائم، نؤكد من جديد إبداء استعدادنا لحل كل مشاكل إقليم كردستان وبغداد من خلال الحوار وفي إطار الدستور. ونؤكد مرة أخرى على حقيقة أن حل المشاكل المختلفة للعراق وتجاوز مصاعب المرحلة، واجب ومسؤولية مشتركة علينا جميعاً، ومصالح العراقيين بمكوناتهم كافة تدعونا إلى أن نكون جميعاً في مستوى هذه المسؤولية.

نيجيرفان بارزاني

رئيس إقليم كردستان

٢٧ تشرين الأول ٢٠٢٢

هذا وخلال اتصال هاتفي مساء الجمعة، ٢٨ تشرين الأول ٢٢، جد رئيس إقليم كردستان، نيجيرفان بارزاني، التعبير عن تهانیه لدولة رئيس وزراء العراق الاتحادي، السيد محمد شياع السوداني، بمناسبة تسنمه مهام منصبه متمنيا له الموفقية في مهامه وواجباته، كما عبر عن دعمه ودعم إقليم كردستان الكامل لإنجاح سيادته وكابينته الحكومية، وعن استعداد إقليم كردستان لكل التنسيق والتعاون المشتركين مع حكومته. من جانبه، جد دولة رئيس الوزراء، السوداني، التعبير عن شكره وامتنانه لاتصال الرئيس نيجيرفان بارزاني وموقفه، وأمل أن تتمكن حكومته من المضي بالأوضاع في هذه المرحلة، بالتنسيق والتعاون مع إقليم كردستان، نحو الأفضل من النواحي كافة، وأن تعمل القوى والأطراف العراقية معاً من أجل الأمان والاستقرار في البلد، وأن يكون الجميع متعاونين متعاضدين.

وأكد الجانبان على أهمية ضرورة التعاون المشترك والعمل المشترك بين الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان لحل مشاكل أربيل - بغداد على أساس الدستور وفي إطار النظام الاتحادي، واتفق الجانبان في الرأي بأن حل مشاكل البلد وخاصة المشاكل العالقة بين أربيل وبغداد ومشاكل العراق الأخرى، له دور أساس في أمان واستقرار البلد، لذا من الضروري أن يعمل الجميع معاً بروح مسؤولية وطنية وبمراعاة المصالح العليا للبلد، في المرحلة الحالية وفي المستقبل.

ساكو: مع الالتزام الكامل بالبرنامج الوزاري

من جهته دعا بطيريك الكنيسة الكلدانية في العراق والعالم الكاردينال لويس روفائيل ساكو، رئيس الوزراء العراقي الجديد محمد شياع السوداني، إلى الالتزام الكامل ببرنامج الوزاري الذي تعهد به.

جاءت مطالبة ساكو خلال برقية تهنئة بعث بها السبت (٢٩ تشرين الأول ٢٠٢٢) إلى محمد شياع السوداني بمناسبة اختياره رئيساً للوزراء ومنحه الثقة في البرلمان العراقي.

وقال البطيريك لويس ساكو إنه «في حال تطبيق البرنامج الحكومي للسوداني، ستتحقق نهضة كبرى في العراق على المستوى الاقتصادي والخدمي والتعليمي والصحي»، مضيفاً أن «المواطنين الذين عانوا من الظلم والفقر والمجاعة ينتظرون الحقوق والحياة الكريمة، وعندما لا يجدونها في بلدهم، يبحثون عنها في بلد آخر».

وشدد ساكو على أن «طريق الإصلاح ومعالجة الأزمات، يتم عبر الحوار المسؤول والشجاع، وليس الانفراد وكسر الارادات».

السوداني أكد أن برنامجه الحكومي احتوى



على 23 محورا وابرزها



فضلا عن معالجة البطالة
مبينا امتلاكه خططا قصيرة
ومتوسطة وبعيدة المدى
ستعمل على تأمين الخدمات
وتحسين الواقع المعيشي
وإيجاد فرص عمل
للخريجين والشباب

مرشح رئاسة الوزراء
محمد شيع السودانى



ملف الصحة



ملف الكهرباء



الخدمات البلدية



مكافحة الفساد



الزراعة والصناعة



بدأ حياته السياسية بعد
سقوط نظام الطاغية وشغل
مناصب خدمية بعميسان



يحمل شهادة
البكالوريوس في
الهندسة الزراعية



أصبح رئيساً
لمجلس الوزراء
في 2022/10/27

أسس تيار الفراتين
السياسي في كانون
الثاني 2021 وهو
أمينه العام المنتخب

شغل منصب وزيراً
لوزارتي الصناعة
والتجارة بالوكالة

شغل بمنصب وزير
لوزارتي حقوق
الإنسان والعمل
والشؤون الاجتماعية

فاز بعضوية مجلس
النواب عن بغداد
لثلاث دورات متتالية

أقترح برنامجاً حكومياً إصلاحياً
ومكافحة الفقر والبطالة والفساد



أيد مطالب المتظاهرين في إجراء
إصلاحات اقتصادية وسياسية



وصفته الصحافة العالمية بالرجل
النزيه (صاحب اليد البيضاء)



رئيس الوزراء محمد شياع السوداني



رؤى وتحليلات سياسية حول العراق



واشنطن وطهران تلتقيان على دعم حكومة السوداني

عبر القوى الموالية لها، فيما إيران وبالرغم من التهديدات التي تطلقها بين الفينة والأخرى تتجنب المس بمصالح واشنطن والغرب عموماً في هذا البلد. ويرى مراقبون أن الولايات المتحدة وإيران تجدان أن من مصلحتهما الحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار في العراق، لاسيما في الطرفية الراهنة، فواشنطن حريصة على استمرار تدفق النفط من هذا البلد، مع أزمة الطاقة التي يشهدها العالم جراء الصراع الروسي - الأوكراني، وعدم

بغداد - سارعت إيران والولايات المتحدة إلى تهنئة رئيس الوزراء العراقي الجديد محمد شياع السوداني بمنح البرلمان الثقة لحكومته، فيما يعكس ارتياح كلا الجانبين، لانتهاء الانسداد السياسي الذي شهده العراق منذ أكثر من عام، وكاد أن يتحول إلى عنف في أحد المنعطفات. ويعد العراق من الساحات القليلة التي تتقاطع فيها مصالح إيران والولايات المتحدة، حيث إن الأخيرة سلمت منذ سنوات بسيطرة طهران على سلطة القرار في العراق

في المقابل، كان الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي في مقدمة المهنيين لرئيس الوزراء العراقي. وتوجه رئيسي في برقية تهنئة إلى السوداني بالقول "تهنئكم على المسؤولية المهمة لرئاسة الوزراء وتشكيل الحكومة العراقية وحصول الوزراء المرشحين على ثقة مجلس النواب".

وأضاف "لقد دأبت الجمهورية الإسلامية الإيرانية على دعم العملية السياسية في العراق على أساس تصويت الشعب، ولن تدخر أي جهد لتطوير العلاقات الأخوية مع العراق".

وتابع رئيسي "من المؤمل أن تتوطد العلاقات الأخوية بين الجمهورية الإيرانية الإسلامية وجمهورية العراق، وتتطور من جميع النواحي خلال فترة رئاسة الوزراء لبلادكم بما يتجاوز العلاقات الرسمية".

وشدد الرئيس الإيراني على عزم بلاده على "توطيد وتعميق وتطوير التعاون الثنائي، وهي على استعداد تام لتطوير هذه العلاقات".

وبدأ رئيس الوزراء العراقي الجمعة رسمياً

مهامه على رأس الحكومة الجديدة، التي منحها البرلمان العراقي الثقة الخميس.

كل الطرق مهيأة

وجاء التشكيل بعد أشهر من السجلات بين الإطار التنسيقي، الذي يمثل المظلة السياسية الموالية لإيران، والتيار الصدري الذي يقوده مقتدى الصدر الذي فاز في الانتخابات التشريعية الماضية، قبل أن يقرر في يونيو الماضي استقالة كتلته من البرلمان واللجوء إلى الشارع، في خطوة غير محسوبة أخرجته تماماً من المعادلة السياسية.

ومنحت اندفاعاً الصدر الإطار التنسيقي الأغلبية

نجاح ضغوط واشنطن على تحالف أوبك بقيادة السعودية لضخ المزيد من النفط.

واتخذ تحالف أوبك وقوى من خارجه تقودها روسيا مؤخراً قراراً بخفض إنتاج النفط بحدود مليوني برميل يوميا ابتداء من نوفمبر، الأمر الذي شكل إحراجاً كبيراً لإدارة جو بايدن، ودفعها إلى شن حملة كبيرة ضد السعودية.

ويقول المراقبون إن واشنطن حريصة على عدم تفاقم أزمة الطاقة، وهي ترى أن أي تدهور يمس بالوضع في العراق، الذي يمثل ثاني أكبر منتج للنفط الخام في أوبك، قد يشكل بالنسبة لها انتكاسة جديدة، وهو ما يفسر مسارعتها إلى إعلان ترحيبها بحكومة السوداني.

وأعربت الولايات المتحدة عن تطلعها إلى العمل مع

رئيس الوزراء العراقي

ومع حكومته، بما يضمن "مصالحنا المشتركة".

وقال بيان صادر عن الخارجية الأمريكية إن "الشعب العراقي جدير بأن تكون أمامه فرص اقتصادية، وبوضع نهاية للفساد وتحسين الخدمات العامة".

وأضاف البيان أن "الولايات المتحدة ترحب بتعهد رئيس الوزراء السوداني بوضع السلاح تحت سيطرة مؤسسات الدولة الرسمية والشرعية"، لافتاً إلى أن "لدينا وحكومة العراق مصلحة مشتركة في الحفاظ على الاستقرار والأمن".

وقالت الخارجية الأمريكية في بيانها "الولايات المتحدة على استعداد للعمل مع الحكومة العراقية والشعب العراقي للتصدي سوية للتحديات التي تواجه العراق، من تحسين احترام حقوق الإنسان إلى معالجة تغيّر المناخ وتحسين الفرص الاقتصادية أمام أعداد متزايدة من السكان... يمكن للعراق أن يستند على الولايات المتحدة كشريك له وهو يمضي قدماً في الإصلاحات".

كانت الولايات المتحدة وإيران في مقدمة المهنيين بتشكيل الحكومة ومنحها الثقة

النيابية الشيعية، ونجح بفضل دعم كبير من طهران في إقناع الحزب الديمقراطي الكردستاني وتحالف السيادة السني بالانضمام إليه لتشكيل ائتلاف "إدارة الدولة"، الذي تم بموجبه استكمال باقي الاستحقاقات الدستورية التي توجت باختيار عبداللطيف رشيد رئيساً للجمهورية وتكليف السوداني برئاسة الوزراء.

ويقول المراقبون إن طهران لعبت الدور الأبرز في تفكيك ممانعة الحزب الديمقراطي الكردستاني، من خلال دفع الاتحاد الوطني الكردستاني إلى تقديم تنازلات لتسهيل حل الأزمة السياسية في العراق.

ويشير المراقبون إلى أن هدف إيران كان لملمة الأزمة العراقية بالسرعة الممكنة، خصوصاً مع الضغوط المتصاعدة التي تواجهها في الداخل، نتيجة الاحتجاجات التي تعصف بها منذ أكثر من شهر والتي تأبى أن تنتهي، بالرغم من حملات القمع التي تشنها الأجهزة الأمنية الإيرانية.

ويلفت المراقبون إلى أن إيران ترى اليوم

في تولي حكومة جديدة موالية في العراق، إنجازاً كبيراً يمنحها راحة أكبر للتركيز بشكل أفضل على الوضع الداخلي، ومواجهة الحراك الذي يبدو آخذاً في الاتساع.

واجتاحت المظاهرات الجمهورية الإسلامية منذ وفاة الشابة الكردية مهسا أميني (٢٢ عاماً) في حجز للشرطة الشهر الماضي. وشكلت الاضطرابات أحد أكبر التحديات أمام القيادة الدينية الإيرانية منذ ثورة ١٩٧٩.

وأظهرت لقطات مصورة على مواقع التواصل الاجتماعي الجمعة متظاهرين في مدينة زاهدان القريبة من حدود إيران الجنوبية الشرقية مع باكستان وأفغانستان، وهم يطالبون بموت المرشد الأعلى "الدكتاتور" آية الله علي خامنئي والقضاء على ميليشيا الباسيج التي لعبت دوراً

رئيسياً في قمع المظاهرات. وقُتل العشرات في اشتباكات وقعت في زاهدان قبل أربعة أسابيع خلال احتجاجات مناهضة للحكومة. وقال مجلس أمن المدينة إن معارضين مسلحين هم من بدأوا الاشتباكات التي أدت إلى مقتل أبرياء، لكنه أقر بوجود "أوجه قصور" من جانب الشرطة.

ويرى المراقبون أن الأزمة العراقية شكلت على مدار الأشهر الماضية مثار صدام بالنسبة للنظام الإيراني، لكنه اليوم نجح مجدداً في تثبيت القوى العراقية الموالية له في السلطة في هذا البلد.

واستدرك المراقبون بالقول إن شعور إيران بالارتياح للوضع في العراق يبدو مبالغاً فيه، في ظل مؤشرات توحى بأن هذا البلد مقبل على

موجة تصعيد جديدة، خصوصاً بعد أن تحدثت طهران والمجموعة الموالية لها بإرادة الشارع العراقي في تغيير النظام القائم على المحاصصة.

وتظاهر المئات الجمعة في وسط مدينة الناصرية، مركز محافظة

ذي قار، من ناشطي حراك أكتوبر ٢٠١٩، ضد الحكومة الجديدة، معتبرين أنها جاءت بنفس طريقة الحكومات السابقة.

وقال المحلل السياسي علي البيدر، تكمن المشكلة في أن هذه الحكومة "جاءت بنفس أساليب الحكومات السابقة ونفس الكتل السياسية والأحزاب والتيارات"، التي حكمت المشهد السياسي منذ إسقاط نظام صدام حسين بعد العام ٢٠٠٣. لكن هذه الحكومة تفتقد لتيار أساسي هو التيار الصدري الذي كان مشاركاً في كل الحكومات السابقة مذاك.

*صحيفة «العرب» اللندنية

يبقى ارتياح كلا الطرفين لهذه
الانفراجة مبالغاً فيه، في ظل
شارع عراقي متحفز للتصعيد



نورس جاف:

تخصيص الحقائق الوزارية في الحكومة العراقية الجديدة

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى

وكلفه راشد على الفور بهذه المهمة.

وفقاً للاتفاقيات السياسية السابقة، تتبع هذه التعيينات نسقاً محدداً: حصل مرشح شيعي على منصب رئيس الوزراء، وسيحصل سياسي سني على منصب رئيس مجلس النواب، وتم تعيين كردي لمنصب رئيس الجمهورية العراقية.

لكن التعقيدات في تشكيل حكومة جديدة أعمق بكثير من تسمية رئيس ورئيس وزراء، سيما في ما يتعلق بوزارات العراق البالغ عددها ٢٢ وزارة. تعتبر خمس من هذه الوزارات، وزارة الدفاع والداخلية والنفط والموارد الطبيعية والمالية والشؤون الخارجية، وزارات سيادية،

بعد خلافات واسعة بين الفصائل المتناحرة وانسحاب التيار الصدري من العملية السياسية في أعقاب الانتخابات العامة في العراق في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، توصلت جميع الأطراف أخيراً إلى اتفاق بشأن تشكيل الحكومة الجديدة. بعد أكثر من عام من لانسداد السياسي، صوت البرلمان العراقي في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر على عبد اللطيف راشد رئيساً جديداً للبلاد، بعد سباق طويل بين راشد والرئيس المنتهية ولايته برهم صالح. وبعد فترة وجيزة، اقترح الإطار التنسيقي محمد شياع السوداني لتشكيل الحكومة الجديدة كرئيس للوزراء

يمكن للحكومة أن تحدث فرقا كبيرا من خلال دعم الوزارات الرئيسية

منذ سقوط النظام عام ٢٠٠٣، التزمت عملية تشكيل الحكومة العراقية بنظام تقاسم السلطة على أسس دينية وعرقية، يسمى نظام المحاصصة. يمنح هذا النظام نقطة واحدة، أي منصب وزاري واحد، مقابل كل مقعدين في البرلمان.

لسنوات، اتبع تقاسم السلطة هذا نسقاً معيناً، بحيث تحصل الكتلة الشيعية عادةً على وزارة الداخلية، ويحصل السنة على وزارة الدفاع، والکرد على وزارة المالية أو وزارة الخارجية. وفي الكثير من الأحيان، إذا حصل الكرد على وزارة المالية، يحصل الشيعة بدورهم على وزارة الخارجية. وكقاعدة عامة، كانت المناصب الوزارية التي تعتبر أقل نفوذاً من الناحية السياسية تُمنح للأقليات والنساء.

على سبيل المثال، في حكومة مصطفى الكاظمي، حصل حزب أقلية على وزارة حقوق الإنسان، وهو منصب تعتبره النخبة السياسية غير مهم. وبطبيعة الحال، أوجد ذلك فجوة هائلة في السلطة والتمثيل بين النخب والأقليات في العراق.

حافظت النخب الشيعية، من جانبها، على حصة كبيرة من السلطة، إذ شغلت العديد من المناصب الوزارية السيادية بالإضافة إلى منصب رئاسة الوزراء. وشملت هذه الوزارات وزارات الداخلية والنفط والموارد الطبيعية والمالية أو الخارجية. وبصورة عامة، ساعدت هذه المناصب الوزارية النخب الشيعية على أن تصبح كياناً

ومنذ العام ٢٠٠٣، تم تحديد وزرائها بناءً على عدد المقاعد البرلمانية التي يشغلها الشيعة والسنة والکرد.

تاريخياً، ركزت الأحزاب العراقية على تأمين وزراء في هذه المناصب بغية ترسيخ حكم من هم في السلطة، ومساعدتهم بذلك على الحفاظ على مناصبهم في الحكومة. ولكن هذه الجهود غالباً ما تأتي على حساب خدمة الشعب العراقي ومعالجة المشاكل في القطاعات الرئيسية. فمع تقدم هذه المرحلة من تشكيل الحكومة، لا تُظهر الأحزاب العراقية مؤشرات تذكر على أخذ عواقب هذه العملية بجديّة أكبر، على الرغم من التحديات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي يواجهها العراق وسيستمر في مواجهتها في العام المقبل.

تأمين النفوذ من خلال الوزارات

في الدول ذات المؤسسات الديمقراطية، عادةً ما تكتسب الأحزاب السياسية السلطة من خلال العمل كمعارضة أو أحزاب منافسة لمن هم في السلطة. بمجرد وصولها إلى السلطة، تستخدم هذه الأحزاب نفوذها لتشغل حقائب وزارية في مجموعة متنوعة من الإدارات، رغبةً منها في تحسين ظروف مواطنيها وتعزيز استقرار حكومتها ومكانتها، باعتبار أن أدائها سيؤثر على قابلية استمرارها في الانتخابات المقبلة. وهذا عكس تماماً ما يحدث في العراق.

ستكون هذه الوزارات مفتاح النجاح في ظل استمرار البطالة وفشل البنية التحتية

لم يتم تأكيد انشاء وزارة إضافية واحدة بعد. كما هو الحال مع الحكومات السابقة، يتم تخصيص المناصب الأقل نفوذاً مثل وزير الهجرة والمهجرين لمجموعات الأقليات، مثل المسيحيين.

تجاهل الوزارات الأساسية

لكن يعطي هذا النظام الأولوية للحفاظ على السلطة على حساب الفعالية، خلال مناقشات تشكيل حكومة جديدة، لا سيما في ما يتعلق بوزارات أساسية لقضايا الحوكمة ولكنها تعتبر أقل شهرة. وبالكاد يتم طرح هذه المناصب الوزارية على طاولة المفاوضات، على الرغم من أن شاغلي هذه المناصب سيتعاملون مباشرة مع التحديات الكبرى التي تواجه الشعب العراقي في ما يتعلق بالصحة والتعليم، والإسكان، ونقص المياه والغذاء. بدلاً من ذلك، في نطاق مفاوضات تشكيل الحكومة، عادةً ما تُستخدم الوزارات العراقية الأخرى كأوراق تفاوض في اللحظة الأخيرة، ما يمنح حزباً معيناً المزيد من السلطة مقابل أمر آخر.

على الرغم من أن المناصب الوزارية السيادية هي في صميم السلطة التي تشغلها الأحزاب السياسية العراقية، إلا أنه نادراً ما يتم التشكيك في فعالية الوزراء الآخرين. يتجاهل هذا الواقع الحاجة الهائلة لوزراء أكفاء ومبدعين في وزارات أقل شهرة يمكنهم إصلاح القطاعات المتضررة

قوياً في المشهد السياسي العراقي.

بالنسبة للكرد، أتاحت لهم المناصب الوزارية السيادية فرصة لإرساء هويتهم في العراق، على غرار ترسيخ الأحزاب الشيعية لسلطتها. من خلال وزارة الخارجية على وجه الخصوص، حاول الكرد التأثير على موضوع إقليم كردستان، عبر إيقاف أي قرارات من شأنها معاقبة إقليم كردستان مثل قطع مستحقات الإقليم في موازنة الحكومة العراقية عام ٢٠١٤.

وزراء العراق الجدد

بناءً على المعلومات الأولية المتوفرة من الجولة الأخيرة من مفاوضات تشكيل الحكومة، من المتوقع أن تتسلم الأحزاب الشيعية اثني عشر منصباً وزارياً وتتسلم الأحزاب السنية ستة والكرد أربعة. على وجه التحديد، تشير الأنباء الأخيرة إلى أنه من المرجح أن تعين الأحزاب الشيعية وزراء مسؤولين عن وزارات الداخلية، والمالية، والكهرباء، والصحة، والزراعة، والنقل، والاتصالات، وغيرها. ومن المرجح أن تكون الأحزاب السنية ممثلة في وزارات الدفاع، والتخطيط، والتعليم، والصناعة والتجارة، والثقافة وغيرها، بينما ستشغل الأحزاب الكردية حقائب وزارية مثل وزارات العدل، والبيئة، والإعمار والإسكان، والعمل والشؤون الاجتماعية، والشباب والرياضة، والموارد المائية، والتعليم العالي، والبحث العلمي.

معظم المهام قد أنجزت أصلاً، إلا أنه لا يزال الوقت لإحداث فرق

الصحة والشؤون الاجتماعية، يمكن لوزارات مثل التعليم والبلدية والكهرباء وإعادة الإعمار وغيرها المساهمة بدرجة عالية في تحسين الحياة في العراق. بدلاً من ذلك، لا تتم مناقشة أي من هذه الوزارات أو تحديد أولوياتها خلال المفاوضات بين الأحزاب السياسية والمرشح المعتمد لتشكيل الحكومة، بل تحدد قيادتها كنتيجة ثانوية لمحاولات التنافس على المزيد من الوزارات «المرموقة». على الرغم من أن معظم المهام قد أنجزت أصلاً، إلا أنه لا يزال لدى الحكومة العراقية الجديدة الوقت لإحداث فرق في المجالات الأساسية التي تبرز فيها هذه الحاجة في جميع أنحاء البلاد. بدلاً من تجاهل الوزارات «الصغيرة» مثل الصحة والتعليم، يجب على الحكومة دعم هؤلاء الوزراء، وتزويدهم بالإمكانيات الكاملة لمواجهة القضايا التي تهدد حالياً استقرار العراق.

ستكون هذه الوزارات مفتاح النجاح في العراق في ظل استمرار البطالة الشديدة وندرة الغذاء والمياه وفشل البنية التحتية ونقص الرعاية الصحية في تقويض رفاهية العراق. ونظراً لأهميتها بالنسبة لمستقبل العراق، لا بد من مقاربتها بجدية أكبر عند التفكير في مستقبل الحكومة العراقية.

*نورس جاف، هو طالب دراسات عليا متخصص في مجال الدراسات الدولية والدبلوماسية في جامعة أولد دومينيون في الولايات المتحدة الأمريكية.

في العراق وإعادة بناء المجتمع العراقي اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

تُعد قضية البطالة مثلاً رئيسياً على هذه الحاجة في العراق. ففي تشرين الأول/أكتوبر، أشار الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق في بيان إلى أن «معدل البطالة في العراق بلغ ستة ملايين شخص»، وهو أعلى معدل بطالة في تاريخ العراق. ونظراً لهذه الإحصائيات المقلقة، يُفترض أن تمثل وزارة الشؤون الاجتماعية من الناحية النظرية منصباً رئيسياً، بما أنها الوزارة المسؤولة بشكل أساسي عن مساعدة المواطنين العراقيين الشباب وتقليل البطالة، سيما وأن خريجي الجامعات يشكلون غالبية العاطلين عن العمل.

وتبرز هذه الحاجة في مجال آخر في العراق وهو قطاع الصحة، الذي يعاني إلى حد كبير من نقص الموظفين والأدوية الأساسية في المستشفيات. وبسبب الاضطرابات والظروف غير الصحية والحرب والعقوبات والتهديدات الإرهابية في العقود الثلاثة الماضية، شهد العراق هجرة أدمغة كبيرة في صفوف أطبائه وما زال يعاني منها. ولكن بحسب وزير الصحة السابق في العراق، علاء العلوان، «[ما زالت] الحكومة لا تعطي الأولوية لقطاع الصحة».

إذا أبدى أي حزب أو تحالف رغبته في التشديد على الاختيار المناسب للوزراء في الوزارات غير السيادية، قد تتغير أمور كثيرة في العراق، ويمكن تحقيق نجاحات ملموسة في هذه المجالات الحاسمة. فإلى جانب وزارات



حكومة السوداني.. جدولة أزمات العراق في عام واحد

وتحسين فرص العمل، وتعزيز التنمية الاقتصادية التي بدأها رئيس الحكومة السابق مصطفى الكاظمي.

الحاجة للتكاتف

القيادي في قوى الإطار التنسيقي، عائد الهلالي، يشترط لنجاح برنامج السوداني بأن يجد «تكاتفا من الجميع»، ويضرب أمثلة: الملف الأمني بحاجة إلى تعزيز وتنمية الخطط الموجودة.

السوداني بحاجة إلى تعاون الكتل السياسية، ولن يتمكن من إحراز أي تقدم دون إسناد سياسي. لابد أن تلتزم الكتل السياسية بالاتفاقات التي عقدتها

يُثير إعلان حكومة رئيس الوزراء العراقي الجديد، محمد شياع السوداني، ضمن برنامجها إجراء انتخابات مبكرة بعد عام واحد، وإطلاق مشاريع تنمية غزيرة بعيدا عن النفط، تساؤلات حول إمكانية تحقيق هذا، في ظل الوضع المعقد للبلاد الآن.

تختلف تقديرات محللين سياسيين عراقيين تحدثوا لموقع «سكاي نيوز عربية» في إجابة هذه التساؤلات، على حسب حجم «التكاتف» الذي سيجده السوداني وتوقيت إقرار الميزانية.

وصوت البرلمان العراقي، على حكومة السوداني، مساء الخميس، بعد إعلان برنامجها الوزاري، والذي تضمن إصلاحات في قطاعات حيوية، كالكهرباء،

برنامج طويل ومركب

يرى محللون في الشأن العراقي صعوبة في تنفيذ هذا البرنامج بشكل كامل؛ مع تعقد البيئة السياسية، وتهالك البنية التحتية، وتفشي الفساد والمحسوبية التي تعطل أي رئيس وزراء عن تنفيذ إصلاحات «ثورية».

الخبير في الشأن العراقي، رمضان البدران، يقول إن «سنة واحدة لا تكفي أمام هذا البرنامج الطويل والمركب، لكن أعتقد بأنه سيتم تنفيذ بعض الأولويات منه، وربما ليست هناك إشكالات كبيرة في المنهج، لكن المأزق في التنفيذ، بسبب الحاجة لزمن طويل، وإنفاق مالي كبير، ورقابة على هذا الإنفاق».

ويستدل البدران بأن «السوداني عندما يفكر بإنفاق مبلغ ٣٠-٤٠ مليار خلال عام، فهذا شيء كبير، وقد لا تتمكن الدولة من مراقبته، والبلاد غير مؤهلة لهذا القدر من الإنفاق والمشاريع».

وتبرز الموازنة المالية للعام المقبل، كأحد التحديات أمام حكومة السودان، في ظل بقاء شهرين على تقديمها لمجلس النواب، تجنباً لسيناريو مخيف يتمثل في احتمال توقف صرف رواتب الموظفين، في حال عدم إقرارها.

في نفس الوقت، فإن الحكومة الجديدة لديها ميزة أنها تبدأ، وخزائن العراق تمتلك أكبر احتياطات مالية في تاريخها، بوصولها ٨٤ مليار دولار مع قفزة أسعار النفط، ومتوقع ارتفاعها إلى ١٠٠ مليار بنهاية العام.

*سكاي نيوز عربية

قبل تكليف السوداني وانتخاب رئيس الجمهورية. الملف الاقتصادي سيكون ضاغطاً كذلك على الحكومة وتحتاج فيه إلى الدعم، مثل توفير فرص عمل للشباب.

ويستعين السوداني على هذه الملفات بمشروع ضخم لتعزيز واردات الدولة وتنويع مصادر التمويل، بالاعتماد على مرتكزات أخرى غير النفط.

وفي هذا، تحدث رئيس الوزراء الجديد عن «تحول تدريجي من الاقتصاد الريعي عن طريق تحديث عمل الاقتصاد»، بالتركيز على طاقات الشباب في بناء الشركات الصغيرة

والمتوسطة في الزراعة والصناعة وتكنولوجيا المعلومات والخدمات والبيئة؛ ما يوفر فرص عمل ويستقطب الاستثمار المحلي والعالمي.

لا بد أن تلتزم الكتل السياسية
بالاتفاقات التي عقدتها قبل
تكليف السوداني

قوانين معقدة

بجانب الشق الاقتصادي، فإن تحريك المياه الراكة في الساحة العراقية يحتاج كذلك إلى تحريك قوانين عطلتها الصراعات السياسية حول الانتخابات وتشكيل الحكومة منذ انتخابات أكتوبر ٢٠٢١.

في هذا، ضمّن السوداني برنامجه إصدار تشريع قانون مجلس الاتحاد وتشريع قانون المحكمة الاتحادية خلال ٦ أشهر، مع تعديل قانون الانتخابات خلال ٣ أشهر وإجرائها خلال عام واحد.

وقانونا مجلس الاتحاد والمحكمة الاتحادية من القوانين المعقدة التي مضت عدة أعوام، ولم يتمكن البرلمان من تشريعها بسبب الخلافات السياسية حولها.



ما الذي ينتظر السوداني بعد تشكيل الحكومة ؟

وباستثناء الدعاية الإعلامية التي تسوقها أحزاب الإطار التنسيقي، فإن التقييمات المتداولة عن السوداني لا تزال تفتقر إلى اختبارات كبرى على مستوى الموقع الذي يتولاه الآن، لكن، في الغالب، فإن نخبة مترددة ترى فيه «إدارياً قادمًا من أجواء العمل التنفيذي»، دون أن «يتورط كثيراً في الصفقات السياسية»، لكن ذلك ليس كافياً لتوليد شعور عام بالاطمئنان في بلد يمكن أن تكون فيه مثل هذه التقييمات خادعة، أو مبكرة في أفضل تقدير.

عامل آخر، إلى جانب غياب الصدر، ساعد كثيراً

تحليل اخباري لصحيفة «الشرق الاوسط» اللندنية منذ أن طرح اسمه لرئاسة الحكومة العراقية، يحظى محمد شياع السوداني بانطباعات متباينة، إيجابية في الغالب. لكن المراقبين حذروا من تقييمات سريعة لحكومة تديرها أحزاب موالية لإيران، كرست نفوذها في السلطة، بغياب مقتدى الصدر.

ونالت حكومة السوداني، ثقة أعضاء مجلس النواب العراقي بأرجحية ودون معارضة وازنة، بعد مفاوضات سهلة بين الكتل السياسية التي وجدت طريقاً معبداً بانسحاب التيار الصدري.

المالكي جاهز هذه المرة لإنقاذ البيت الشيعي من الانتكاسات

وهذه أكبر تحديات السوداني: حكومة بتمثيل سياسي محدود، وبترشيح من أحزاب خسرت الانتخابات، ستكون في الغالب معزولة بسبب الغضب العام من النظام السياسي، حتى مع تراجع مؤشرات الاحتجاج.

إثبات الذات أيضاً، تحدٍ آخر سيؤرق السوداني قريباً. فكيف سيتمكن من إدارة الحكومة ويقف خلف كرسيه قادة أحزاب طامحون إلى تكريس نفوذهم وعدم السماح مجدداً لتغييرات عاصفة، كما احتجاجات «تشرين» والمعادلة الانتخابية التي حكمت الاقتراع، العام الماضي؟

وأبرز هؤلاء نوري المالكي. فثمة تسريبات متواترة تفيد بأنه جاهز هذه المرة لإنقاذ «البيت الشيعي» من الانتكاسات التي شهدتها خلال الدورات السابقة، فيما يتحدث مقربون منه عن «تنظيف المؤسسات الأمنية» من أولئك الذين لا يوالون الإطار التنسيقي.

ولو أخذت الانطباعات الإيجابية عن السوداني، ومنها أنه «سياسي يحترم المؤسسات الحكومية، ويحاول إنجاح هذه الحكومة»، فإن خصومته مع المالكي ستكون واردة جداً، ما إن تدور عجلة الحكومة الجديدة في البلاد.

الإطار التنسيقي في تسريع مفاوضات الحكومة ومنح الثقة لرئيسها، يتمثل في رغبة غير معلنة للدول الغربية في إنهاء الفراغ السياسي، ما أنعش التخمينات بأن صفقة ما بين واشنطن وطهران أنتجت المعادلة الراهنة.

لكن، ما الذي يواجهه السوداني، بينما يحظى بهذه الظروف المواتية للنجاح؟

ثمة هاجس قائم يتمثل بالصدر وتياره السياسي والشعبي، الذي بات خارج المعادلة تماماً بطريقة تثير الشكوك، سوى أن أصواتاً نادرة من مؤيديه تتوعد بأن «الصدر عائد» في أي لحظة.

والحال، أن حكومة السوداني ستكون أول تشكيلة وزارية يغيب عنها الصديرون وتواجه معارضتهم في الشارع. بيد أن أفعال هذه المعارضة لا تزال محل شك.

سياسياً، يبدو أن السوداني جاء تتويجاً لحراك سياسي شاذ، بدأ منذ أن طعنت قوى الإطار التنسيقي بنتائج انتخابات أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٢١، التي خسرتها لصالح التيار الصدري، ومن ثم انقلبت عليها مستفيدة من حزمة إجراءات تشريعية وقانونية قطعت الطريق على الصدر ومشروعه المتمثل بحكومة الأغلبية.



هل تنهي حكومة السوداني أزمات العراق؟

*تحليل لوكالة فرانس بريس

حكومة كسابقاتها؟

في جلسة حضرها ٢٥٣ نائباً وزعماء الكتل السياسية التي رشّحت «السوداني»، نالت الحكومة العراقية الجديدة الثقة، بعد التصويت على برنامجها ثم على ٢١ وزيراً (من ٢٣).

يخلف «السوداني» البالغ ٥٢ عاماً، «مصطفى الكاظمي» الذي تولى رئاسة الحكومة في مايو/أيار ٢٠٢٠ على وقع احتجاجات شعبية مناهضة للسلطة. تنتهي بذلك حالة الانسداد السياسي التي خيمت على البلاد عاماً كاملاً منذ أن أعلنت نتائج الانتخابات البرلمانية المبكرة في ٢٠٢١، التي شهدت نسبة مشاركة

حصلت حكومة «محمد شياع السوداني»، الخميس، على الثقة في مجلس النواب العراقي، بعد أسبوعين من تكليفه، لكن بعد أكثر من عام على الانتخابات البرلمانية المبكرة، في مرحلة طبعها التوتر والخلافات السياسية وحتى العنف.

وفي حين يعد «السوداني» بمكافحة الفساد وتحقيق تقدّم في مجالات خدمية أساسية، و«عدم اعتماد سياسة المحاور» في العلاقات الخارجية، فإن التحديات التي تنتظره لا تبشّر بنهاية قريبة لأزمات العراق، كما يرى محللون.

الإسكان والإعمار.

ويعتبر غالبية الوزراء الشيعة مقربين من أحزاب في الإطار التنسيقي، وهو التحالف الشيعي الذي رشح «السوداني» والمكون خصوصاً من كتلة دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء الأسبق «نوري المالكي»، ومن كتلة الفتح الممثلة لفصائل شيعية موالية لإيران. و«السوداني» نفسه كان وزيراً سابقاً ومحافظاً ويعتد مقرباً من زعيم حزب الدعوة «نوري المالكي».

انتخابات جديدة؟

في البرنامج الحكومي، اتفقت القوى السياسية على تعديل قانون الانتخابات النيابية خلال ثلاثة أشهر وأجراء انتخابات مبكرة خلال عام». شكّلت الانتخابات المبكرة مطلباً رئيسياً للتيار الصدري خلال الأشهر الماضية، ونزل مناصره إلى الشارع واعتصموا في البرلمان رافعين ذلك الشعار. وقد يسهم إجراء انتخابات مبكرة وإعطاء ضمانات للصديين «باستقرار المشهد نسبياً»، كما يشرح «إحسان الشمري» الذي يرجح أن «السوداني» سوف يتجه نحو «استراتيجية احتواء للتيار الصدري». في المقابل، ترى «لهيب هيجل» من مجموعة الأزمات الدولية أن «الأحزاب الداعمة للحكومة الحالية غير مهتمة بإجراء انتخابات مبكرة»، معتبرة أن «مهلة عام لإجرائها ليست واقعية». وتشرح أن «تسريع تلك العملية يعتمد على رؤية الحكومة لكيفية إدارة علاقتها مع الصدر».

قليلة، لكن ذلك لا يعني نهاية «الأزمة»، كما يشرح الأستاذ في جامعة بغداد «إحسان الشمري». ويرى «الشمري» أن أزمة العراق لا ترتبط فقط بالحكومات المتعاقبة بل «في خلل ببنية النظام وكيفية تعاطي الطبقة السياسية مع التحولات في المجتمع ومع الديمقراطية». بالنسبة للمحلل السياسي «علي البيدر»، تكمن المشكلة في أن هذه الحكومة «جاءت بنفس أساليب الحكومات السابقة ونفس الكتل السياسية والأحزاب والتيارات»، التي حكمت المشهد السياسي منذ إسقاط نظام «صدام حسين» بعد العام ٢٠٠٣.

لكن هذه الحكومة

تفتقد لتيار أساسي هو التيار الصدري الذي كان مشاركاً في كل الحكومات السابقة مذاك.

القضية تتعلق «بعقلية الأحزاب التي أصبحت ترى في موارد

الدولة وإمكانياتها جزءاً من ميراث يفترض أن يوزع في ما بينها»، كما يقول «علي البيدر».

وتظاهر المئات الجمعة في وسط مدينة الناصرية، مركز محافظة ذي قار، من ناشطي حراك أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩، ضد الحكومة الجديدة، معتبرين أنها جاءت بنفس طريقة الحكومات السابقة.

توزعت المناصب في الحكومة الجديدة بين المكونات والطوائف في البلاد: ١٢ وزيراً من الطائفة الشيعية، ٦ وزراء من الطائفة السنية، ووزيران كرديان، ووزيرة واحدة للأقليات، فيما ما زالت وزارتان من حصة المكون الكردي قيد التفاوض، وهما وزارة البيئة ووزارة

اتفقت القوى السياسية على «تعديل قانون الانتخابات النيابية»

بين الغرب وإيران»، لا سيما وأن «البلاد بحاجة إلى استثمارات أجنبية في قطاعات متنوعة» أنهكتها سنوات من الأزمات والحروب.

كما أن شبح التغير المناخي يخيم على العراق بشدة، ويهدد بمفاقمة الأزمات الاجتماعية فيه. وخلال العام الماضي، وفي ظل حكومة تصريف الأعمال، لم يقرّ العراق موازنةً جديدة، مقابل تحقيقه إيرادات هائلة من النفط، لم يتمكن من الاستفادة منها، كما أن مشاريع عديدة في مجالات النفط والبنى التحتية لا تزال تنتظر التنفيذ.

وكرر «السوداني» تلك الأهداف في كلمته أمام المجلس خلال جلسة منح الثقة لا سيما «تمويل وإنجاز المشاريع المتلكئة والجديدة التي لها وقعٌ مباشرٌ على حياة المواطنين والخدمات المقدمة لهم».

لكن في بلد عرضة لضربات إيرانية وتركية ضد مجموعات كردية معارضة، لا يكفي «التوازن»، كما يرى «الشمري»، إذ لا بد من أن يدفع العراق باتجاه «احترام سيادته وعدم التدخل في شؤونه الداخلية».

ويضيف «مبدأ التوازن لن يكون فاعلاً مع دول يمكن أن تنتهك السيادة وتتدخل في الشأن الداخلي العراقي أو حتى تصدر قراراً» العراق.

ورحب الأمين العام للأمم المتحدة في بيان الجمعة، بتشكيل الحكومة الجديدة التي حضها على «تلبية المطالب الطويلة الأمد للشعب العراقي من إصلاحات ومحاسبة وتأمين مستقبل أفضل».

وما زال خطر التوتر في الشارع جاثماً، فالصدر لطلما كان قادراً على تعبئة الشارع لتحقيق أهدافه السياسية، على غرار ما حصل خلال الصيف.

ويرى «الشمري» أنه «إذا ما شعرت الكتلة الصدرية كجمهور أو كمسار سياسي أنها قد تُعزل بشكل كامل وأن هناك خطة لتقويض مستقبلها السياسي، فقد نكون أمام ردة فعل متطرفة من قبل زعيم التيار الصدري وحتى أتباعه».

العلاقات الخارجية أم التحديات الاجتماعية؟

في برنامج حكومته، يضع «السوداني» من ضمن أولوياته «العمل بشكل عاجل على تحسين وتطوير الخدمات التي تمس حياة المواطنين» ودعم الفئات الفقيرة ومعالجة البطالة وإصلاح القطاعات الاقتصادية والمالية.

في العلاقات الخارجية، يريد «السوداني»، «اعتماد مبدأ عدم السماح بأن يكون العراق ممراً أو مقراً للاعتداء على الدول الأخرى» و«عدم الدخول في سياسة المحاور واتباع سياسة الصداقة والتعاون مع الجميع».

وترى «هيجل» أن «السوداني»، «سيجعل من القضايا الداخلية مثل البطالة ونقص المياه والكهرباء أولويته، بدل التركيز على السياسة الخارجية».

وفي حين أن القوى التي رشّحت «السوداني» لهذا المنصب، تعدّ مقربةً من إيران، إلا أن «هيجل» ترى أن «السوداني» سوف «يسعى إلى تحقيق توازن

السوداني سيجعل من قضايا البطالة ونقص المياه والكهرباء أولويته



ليلى بن هدنة:

العراق وتصحيح المسار

إلى نتيجة إيجابية وتصب في مصلحة العراق بالعدول إلى الهوية الوطنية وإلى منطق العقل، وعلى السياسيين أن يتفأفأوا بتحقيق اختراق جديد وأن لا ييأسوا من أي فشل محتمل، فاليأس يجلب الانكسار، والانكسار يجلب الصراعات، والصراعات تجلب الفوضى.

يمكن اعتبار المرحلة الحالية للدولة العراقية بأنها مرحلة تأسيس لدولة عصرية ومتقدمة.

وعلى السياسيين أن يستفيدوا من التجارب التي مضت والحالية، ويجب أن لا تمر عليهم هذه التجارب دون أن يتعلموا منها، بمنع البلاد من الغرق في بحر الصراعات، ويمكن السير على الطريق الصحيح في حال كانت النوايا صادقة في نزع الطائفية من صراع السياسيين، وأن تتجرد من الحزبية التي تضع حداً للاختناقات الحقيقية التي تقف بوجه استعادة الأنشطة الحيوية لمفاصل الدولة بتحريك بوصلتها.

بغض النظر عن تباين مواقف المتفائلين والمتشائمين تجاه تشكيلة الحكومة العراقية الجديدة، إلا أن التوافق على ولادة هذه الحكومة في هذا الطرف العصيب يعد إنجازاً كبيراً، لعل أبرزها أن الكتل السياسية الفاعلة، ورغم ما يحصل بينها من شد وجذب إلا أنها متفقة، بل ومقتنعة، على أن لا تصل إلى حالة القطيعة والافتراق، والأکید أن البلد مقبل على امتحان صعب.

ومن المبكر جداً الحكم على مدى نجاح هذه الحكومة، على اعتبار أن العراق محاط بسياسات من الأسلاك الشائكة سيما ما يتعلق بالطائفية والتدخلات الخارجية، إضافة إلى الولاءات الحزبية، دون نسيان عدم مشاركة مكون رئيسي وهو التيار الصدري في الحكومة.

ولا شك أن التحديات التي تواجه الحكومة الحالية تشكل قوة كبيرة لا يمكن الاستهانة بها أو التقليل من شأنها، ويمكن أن تنتهي هذه المخاضات على شدة آلامها

المرصد التركي و الملف الكردي



صلاح الدين دميرتاش:

ما هي القضية الكردية؟

في الواقع، كان من المفترض اليوم أن تكون القضية الكردية معروفة بدقة ووضوح من قبل الجميع، لأن هذه المشكلة هي على رأس المشاكل، التي لم يتم حلها منذ سنوات في بلدنا. لكن، يؤسفني أن أرى أن ماهية المشكلة ليست واضحة، فيما كثيرون يسمعون عن القضية الكردية حديثاً، بل يعتقدون بعدم وجود مثل هذه المشكلة. وللتعريف بإيجاز كبير، فإن المشاكل التي واجهها الكرد، والتي بدأت في السنوات الأخيرة من عهد الإمبراطورية العثمانية وتعمّقت في السنوات الأولى للجمهورية، وتجدّرت وانتشرت على نطاق واسع خلال مائة عام، تسمى بالقضية الكردية. بعبارة أخرى، المشكلة ليست الكرد، بل كل ما حدث للكرد وما نتج عنه.

بعد هذا التعريف المختصر، لا بد أن أعيد التأكيد على أن القضية الكردية هي قضية متعددة الأبعاد ومهمة للغاية. من الصعب سرد تاريخ هذه المشكلة، ليس فقط بمقال واحد، بل حتى بالعديد من الكتب. للمشكلة جوانب اجتماعية وسياسية واقتصادية عديدة.

لذلك يستحيل علي الإجابة بشكل كامل على السؤال المذكور في العنوان من جميع جوانبه في هذا المقال. "القضية الكردية" مشكلة معروفة بشكل عام. ومع ذلك، فإن الكثير من الناس في تركيا لا يعرفون تماماً حقائق المشكلة بسبب التصورات التي ينشئها حزب العدالة والتنمية، بالإضافة إلى وجود شريحة مهمة تعتقد أن المشكلة قد تم حلها أصلاً. بعبارة أخرى، المسألة الكردية التي قيل سابقاً بأنها "غير موجودة"، يقال عنها بأنها "حُلّت" اليوم، وفي الحقيقة، لا المعلومة الأولى كانت صحيحة، ولا الثانية.

هل لديكم مشكلة كردية؟

سأطرح على أولئك الذين لا يعرفون "القضية الكردية"، والتي يعتقدون بأنه تم حلها، بعض الأسئلة. لدي طلب واحد فقط. أرجو أن تضعوا أيديكم على ضمائرهم والإجابة على الأسئلة بصدق قدر الإمكان. في النهاية نحن نتحدث عن أهم مشكلة في تركيا كانت تتسبب بالأذى والموت لسنوات عديدة. لفهم ومعرفة المسألة بواقعية، ضعوا كل تصوراتكم المسبقة جانباً ولنبدأ حواراً ودياً وأخوياً. ربما لا تكون القضية مشكلة الكرد فقط، قد يكون لديكم أنتم أيضاً "قضية كردية"، وتكون المشكلة هي مشكلتنا المشتركة. لن أمطركم بالمعلومات التاريخية الكرونولوجية. سأحاول التركيز على أمثلة من الحياة اليومية.

السؤال الأول

أي من الجمل أعلاه تعتقدون بأنها باللغة الكردية، التي يستخدمها الكرد البالغ عددهم حوالي ٥٠ مليون نسمة حول العالم، وحوالي ٢٠ مليون نسمة في تركيا، والتي تسمّونهم "بالأخوة منذ ألف عام"؟ هل نجحتكم في معرفة الجملة الكردية؟ وإذا عرفتكم، هل تمكنتكم من فهم كلمة واحدة منها؟ إذا كانت الإجابة لا، فأنتم أيضاً لديكم "قضية كردية". إذا كان بإمكانكم التحدث باللغة الإنكليزية أو الألمانية أو الفرنسية، لكنكم لا تستطيعون فهم كلمة واحدة بلغة عشرين مليون مواطن، تسمّونهم "إخوة ألف عام"، فهذه هي قضيتكم الكردية.

سؤال آخر

أخوتنا في الدم في بلغاريا
أخوتنا في الدم في أذربيجان
أخوتنا في الدم في قبرص
أخوتنا في الدم في ألمانيا
برأيكم من المقصود بقرابة الدم المذكورة أعلاه؟
هذه المرّة عرفتكم الجواب. نعم المقصود بهم الأتراك.
الآن دعونا نلقي نظرة على المادة ٦٦ من الدستور (التركي) الذي يقول "كل من يرتبط بالدولة التركية برابط الجنسية هو تركي".

ومع ذلك، لا أحد من المذكورين في السؤال الذي أجبت عليه "بالأتراك" هم من مواطني الجمهورية التركية. حسناً، إذن، لماذا يتم تأسيس قرابة دم مع الأتراك الحاملين لجنسيات دول أخرى، ويتم تسميتهم بالأتراك، فيما يُعرّف الدستور مفهوم التركية على أنه رباط المواطنة؟ هل هناك خطأ منطقي؟

في الواقع لا يوجد خطأ هنا، لأن التركية ليست هوية جامعة، بل هوية عرقية. إنها تسمية لأمة قديمة. وإلا، لماذا لا يكون الكرد في العراق أقرباء لنا، بينما الأتراك في بلغاريا هم أقرباءنا؟ لأن الأتراك في بلغاريا هم من أصل تركي. لذلك، يعتبرون من ذوي القربى.

هم أقارب دم، لكن الكرد في سوريا، والكرد في العراق، والكرد في إيران، والكرد في جميع أنحاء العالم، لماذا ليسوا من ذوي القربى؟

هل هناك خطأ منطقي في هذا؟ مرة أخرى لا يوجد خطأ منطقي.

لأن هؤلاء ليسوا أتراك. هنا يظهر الخطأ في منطق المادة ٦٦ من الدستور. لنفترض أن كردياً يعيش في سوريا أصبح مواطناً في جمهورية تركيا. بموجب القانون، يعتبر تركيا على الفور. فهل هذا الشخص تركي في الواقع؟

مفهوم التركية ليس مفهوماً يشمل الكرد. حتى أولئك الذين يدافعون نظرياً عن التركية كهوية جامعة يدركون أن التركية عملياً هي هوية عرقية، هوية أمة منفصلة. وهذا هو بالضبط سبب اعتبارهم للأتراك خارج تركيا أقرباء لهم، وهو اعتبار صحيح في الواقع.

انظروا، على سبيل المثال، إذا تم استخدام مفهوم "المواطنة التركية" لوصف المجتمعات ذات اللغات المختلفة والهويات العرقية المختلفة كمفهوم فوق الهوية، فقد تكون هذه وجهة نظر قابلة للنقاش.

دعوني أحاول أن أشرح بمثال. لا يمكن أن يسمى الطبق الذي يحتوي على الطماطم والباذنجان والفلفل واللحوم "وجبة طماطم". لا يمكن لأحد عناصر الوجبة أن يمنح الطبق اسمه، حتى إذا كانت نسبته أكبر. لا يمكن أن يكون اسم الطبق الذي أتحدث عنه "طبق طماطم" أو "طبق باذنجان" أو "طبق فلفل"، بل يمكن أن يكون "مطبق". بمعنى آخر، ليس باسم أحد العناصر المكونة للوجبة، بل باسم شامل آخر.

لذلك، فإن "التركية" لا تشمل "الكردية". الأتراك أمة قديمة ويمتد تاريخهم إلى آلاف السنين حتى سهول آسيا الوسطى.

الكرد ليسوا أتراكاً ويستحيل أن يكونوا كذلك. وصف كردي بأنه تركي أو محاولة تتركه تعتبر قضية كردية. لأن الكرد هم أمة قديمة يعود تاريخها إلى آلاف السنين إلى بلاد ما بين النهرين، جغرافية كردستان اليوم.

لغاتهم أيضاً من سلالات لغوية مختلفة. الكردية من مجموعة اللغات الهندوأوروبية، بينما التركية من مجموعة اللغات الأورالتيكية. هذا في حد ذاته محدّد مهم جداً.

عندما تقولون "لا توجد لغة كردية". إننا جميعاً أتراك والتركية هي اللغة الأم بالنسبة للجميع، فعندئذ نعم، يكون لديكم قضية كردية.

دعونا نخلق تعاطفاً عبر مثال آخر

لنفترض أنك تعيش في وسط "سكاريّا" أو "يوزغات" أو في أحد قرأها. بلغت ابنتك الصغيرة "عائشة" سن دخول المدرسة، فقامت بتسجيلها في المدرسة الابتدائية. في اليوم الأول من العام الدراسي، مسكت من يده، وأثناء التوجّه إلى المدرسة بدأت بتحذيرها في الطريق، "انظري يا طفلي، لا تتحدّثي باللغة التركية في المدرسة، لا تقولي أننا أتراك،

هل فهمتي؟“

عائشة أيضاً مرعوبة لأنها لا تعرف لغة أخرى غير التركية. يدخل معلّمها إلى الصف بوجه مبتسم، لكن قلبها يرتجف خوفاً، تشعر برغبة في البكاء.

عائشة في الصف ليست عائشة ذاتها في المنزل، وليست عائشة نفسها في الشارع. تنظر حولها، كل الصف تقريباً مرعوب مثلها. لأن المعلم يتحدث الكردية ويتفوّه بجمل لا يكاد يفهم منها الأطفال بضع كلمات فقط: هو يقول ”نعم أيها الأطفال الحلوين، ممنوع التحدّث بالتركية بعد اليوم. كلنا كرد هنا ولغتنا الكردية“.

كيف سيكون شعورك إذا كنت أمّاً أو أباً في مواجهة شيء كهذا؟

ما هو شعورك إذا كنت مكان عائشة؟ إذا قلت أنه أمر طبيعي، فأعذرني لأقول لكن بأنك تعاني من مسألة كردية.

هل تعتقد أن ما قلته مثال قديم جداً؟ لا، دعني أقول لك أنت لا تعرف.

لا تعليم باللغة الكردية في تركيا

يخطئ من يعتقد بوجود تعليم باللغة الكردية في تركيا. هناك ساعتان فقط في الأسبوع من الحصص الاختيارية باللغة الكردية، ويتم عمل كل شيء تقريباً للحيلولة دون اختيار هذه الحصص.

انظروا، في تعيينات الأسبوع الماضي، تم الإعلان عن حصتين للمعلمين لللهجة الكرمانجية وواحدة لللهجة الزازكية. ماذا سيكون شعور والديها عندما تأخذ عائشة ساعتين فقط من اللغة التركية الاختيارية في الأسبوع؟ ماذا لو لم يتم تعيين عدد كافٍ من المعلمين الأتراك ولم يتمكنوا من حضور هذين الدرسين أسبوعياً على الرغم من اختيارهم للغة التركية؟

ألن تنزعجوا أو تغضبوا؟

علاوة على ذلك، ماذا كنتم ستشعرون حيال حدوث كل هذا في موطن عائشة؟ الشيء نفسه يحدث للكرد في وطنهم. لم يتمكن الأطفال الكرد من تلقّي التعليم بلغتهم الأم منذ ما يقرب من قرن. يتعرف ملايين الأطفال الكرد على اللغة التركية في المدارس التي يتم استيعابهم فيها لسنوات تحت مسمّى التعليم بلغة يجدون صعوبة في فهمها. يُجبر الأطفال الكرد على إجراء نفس الامتحانات مثل الأطفال الأتراك الذين يتلقون التعليم بلغتهم الأم. لعقود من الزمان، كانت الولايات العشرين الأقل نجاحاً في الامتحانات الجامعية هي المدن الكردية دائماً. هل تعتقدون أنها مصادفة؟ أعذروني إذا كنتم تسمّونها مصادفة.

بالطبع، يجب على الجميع تعلم اللغة التركية، اللغة الرسمية، في المدرسة. التركية هي لغتنا المشتركة. إنها إحدى قيمنا المشتركة التي توحدنا. على سبيل المثال، يجب أن نتعلم اللغة الإنجليزية التي أصبحت لغة العالم. ومع ذلك، يجب أن يكون كل طفل قادراً على تعلّم لغته الأم وأن يكون قادراً على أخذ بعض الدروس بهذه اللغة. يتم ذلك في العديد من البلدان المتقدمة وإمكانات بلدنا مناسبة لذلك من جميع النواحي. ومع ذلك، وفقاً للمادة ٨٢ من دستورنا، لا توجد لغة أم غير التركية في تركيا، وحتى لو كانت موجودة، فلا يمكن أن تكون لغة للتعليم.

دعونا نلقي نظرة على الماضي القريب

على سبيل المثال، هل تعلمون أن التعليم باللغة الكردية كان يتم في المدارس الدينية في كردستان لمئات السنين، بما في ذلك السنوات الأولى للجمهورية؟ إذا كنتم تعتقدون بأن هذه المدارس كانت تقدّم التعليم الديني فقط،

فأنتم مخطئون. كانت هذه المدارس تقدم العلوم والرياضيات والعلوم الاجتماعية وعلم الفلك. وبالطبع باللغة الكردية. هل تعلمون أنه تم حظر اللغة الكردية بعد عام ١٩٢٥، وتم تغريم المتحدثون بالكردية في الشارع عن كل كلمة؟ هل تعلمون أنه بسبب منع التحدث باللغة الكردية في البرلمان، فإن بعض الجمل المستخدمة باللغة الكردية يتم تسجيلها في المحاضر على شكل إشارة X ؟
أعتذر. تم تغيير هذا الاجراء. يشار إلى (الجمل الكردية) الآن باسم "لغة غير مفهومة" أو "لغة غير معروفة".

أصبحت لغة الملايين من الناس في هذه البلاد لغة غير معروفة في البرلمان، حيث يتم التحدث عن مشاكل هذا البلد. إنه شيء مرعب.
لكن من ناحية أخرى، لا تتوقف الحكومة أبداً عن استخدام هذه "اللغة المجهولة" لمصالحها الخاصة. يعلّقون لافتات انتخابية باللغة الكردية، ويقومون باستمرار بالدعاية باللغة الكردية على قناة TRT. يبتّون باللغة الكردية. لماذا؟ لأنهم يعرفون أن ملايين الأشخاص في البلاد يتحدثون الكردية ويفكّرون باللغة الكردية ويرون أحلامهم باللغة الكردية ويعيشون باللغة الكردية.

من حين لآخر، يغنون أغان كردية تم تغيير كلماتها.

كانت تكلفة ذلك باهظة للغاية لدرجة أننا لا نستطيع حتى حساب الخسائر في الأرواح والخسائر المادية والخسائر الناجمة عن الافتقار إلى الديمقراطية. الآن عندما ننظر إلى الوراء، على الجميع أن يسألوا أنفسهم، هل كان الأمر يستحق كل هذا العناء؟ كان من الممكن إقامة تركيا التي يعيش فيها الجميع بحرية. ألن نكون بلداً أكثر سلاماً وثراءً وقوةً وأجمل لو أننا قد ضمننا وحدتنا الوطنية بالمواطنة المتساوية بدلاً من التركية؟ الآن، هل سيستمر نفس الخطأ في القرن الثاني للجمهورية، أم سنواصل طريقنا معاً من خلال ضمان وحدة تركيا على أساس المواطنة والأخوة المتساوية؟ إذا قلتم، "لا"، نحن جميعاً أتراك، حتى لو كانت أصولنا العرقية مختلفة"، فهذا يعني أن لديكم مشكلة كردية.

سؤال آخر

تحضرون فعالية في اسطنبول. التقيتم وتحدثتم مع أشخاص قدموا من مختلف أنحاء البلاد والعالم. يدور الحديث حول الوجهات التي أتى منها كل شخص مشارك في الحوار.

لقد جئت من القوقاز

قدمت من تراقيا

أتيت من كبادوكيا

جئت من كردستان

أي من الجمل أعلاه أصابكم بالقشعريرة؟

هل غضبتكم عندما قرأتم الجملة التي تتضمن كلمة كردستان؟ إذا أعذروني فأنتم لديكم مشكلة كردية.

بعض الأمثلة من حقيقة كردستان

بداية، دعونا نقول أن كردستان هي تاريخياً اسم منطقة جغرافية. هذه الجغرافيا هي المنطقة الواقعة داخل حدود إيران والعراق وسوريا وتركيا اليوم. في إيران حالياً ولاية رسمية تسمى كردستان، ولدى العراق منطقة اتحادية تسمى

حكومة إقليم كردستان. حتى بعد عامين من إنشاء جمهورية تركيا، كان يطلق على شرق وجنوب شرق البلاد اسم كردستان.

على سبيل المثال، هل تعلم أنه عندما جاء قلب أرسلان إلى ملاذكرد عام ١٠٧١، طلب الدعم من إدارات كردستان دون تردد، ولم يصب بالقشعريرة عندما سمع عن كردستان؟

هل تعلم أن السلاجقة والعثمانيين أقاموا دولة تسمى كردستان وكان يقودها زعماء كرد؟
هل تعلم أنه في عام ١٨٤٦، في عهد السلطان عبد المجيد، تم صك وسام كردستان لمنحه لأولئك الذين شاركوا في قمع تمرد بدرخان باي، الزعيم الكردي الذي كان يقيم في مركز جزرة باسمه الحالي؟

هل تعلمون أن مصطفى كمال أتاتورك، أول ما قام بفعله بعد أن ذهب إلى سامسون في عام ١٩١٩، أنه كتب خطاباً إلى ولاية كردستان طالباً دعمهم لحرب الاستقلال، دون أي يصب بالقشعريرة من كتابة كلمات "كرد" و"كردستان"؟
هل تعلمون ان النواب الكرد في المجلس الأول الذي ترأسه اتاتورك كانوا يسمون بنواب كردستان في محاضر المجلس؟

لذلك عندما نقول كردستان، فنحن لا نقصد تقسيم تركيا وإقامة دولة منفصلة. نحن تحدد الجغرافيا بشكل صحيح من خلال تسميتها التاريخية. سبب حظر كلمتي "كردي" و "كردستان" بعد عام ١٩٢٥ هو دمج الكرد وصهر جميع المواطنين في الهوية التركية. حسناً، إذا قلتم أن هذا ليس شيئاً سيئاً، فلأسف لديكم مشكلة كردية.

مثال آخر مكانة ديار بكر في لائحة ترتيب التنمية

إذا كانت الكردية هكذا فكيف حال المدن الكردية؟
بحسب الأرقام الرسمية المنشورة عام ١٩٢٧، فإن مدينة ديار بكر احتلت المرتبة الخامسة من حيث التنمية الاجتماعية والاقتصادية بعد اسطنبول وإزمير وأنقرة وبورصة. لكن، عندما تقرر حصر كل الاستثمارات في الغرب، أصبحت الولايات الكردية تفقر من عام إلى آخر.
درجة أنه بحلول الثمانينيات، كانت ديار بكر في أدنى المراتب. وبحسب بيانات هيئة تخطيط الدولة المنشورة عام ٢٠١٧، فإنها تحتل المرتبة ٦٨.

مقولة "الكرد يمكن أن يتبنوا أي منصب"

الكرد محرومون من هويتهم؛ لم يتمكنوا من الوصول إلى مواقع فاعلة في الدولة من خلال التحدث باللغة الكردية، والتفكير باللغة الكردية، ورؤية الأحلام باللغة الكردية، والعيش باللغة الكردية، أي ككرد.
أولئك الذين يمكن أن يصبحوا موظفين رفيعي المستوى في الدولة هم الذين يقبلون أن يكونوا "أتراكاً من أصل كردي" ويقبلون "اتفاقية التركية" (في إشارة إلى كتاب باريش اونلو بذات العنوان).
على سبيل المثال، هل تعلم أن شرف الدين إيجي، الذي أصبح وزيراً للأشغال العامة عام ١٩٧٨، حوكم لأنه قال "أنا كردي"؟ إذا قلتم بأن هذا القرار صحيح، فهذا يعني أن لديكم قضية كردية.

باختصار،

على الرغم من أن الكرد قد عاشوا معاً وفي أخوة مع الأتراك منذ أكثر من ألف عام، إلا أن قانون الأخوة هذا، للأسف، قد تم كسره بسبب الأخطاء الجسيمة التي ارتكبت في المائة وخمسين عاماً الماضية.

ونتيجة لذلك اندلعت أعمال شغب كثيرة. ولسوء الحظ، تم إراقة الكثير من الدماء. انقلبت العلاقة التاريخية التركية الكردية رأساً على عقب، وسادت فيها الدماء. استغلت جميع القوى الإمبريالية هذه التناقضات والصراعات لتخدش مشاكلنا وتزيد النزيف. الآن، ونحن ندخل القرن الثاني للجمهورية، حان الوقت لتقوية الأخوة والوحدة من خلال الحوار الحضاري وحل كل هذه المشاكل على أساس دستوري تحت قبة البرلمان.

لأن سماح أيّا من الأخوة لمعاملة الثاني يعامل بطريقة غير عادلة، يخالف قانون الأخوة. هذا هو بالضبط السبب في أن القضية الكردية ليست مشكلة كردية فحسب، بل هي مشكلة مشتركة. من واجبنا أن نتكاتف لحل هذه المشكلة.

يجب أن نحل القضية الكردية سلمياً

يجب أن نحل القضية الكردية سلمياً، بدون أسلحة، بدون عنف، بدون صراع، بالجلوس والحديث، بالتفاهم والشرح والتوافق. بعد كل شيء، لسنا من صعد بهؤلاء الناس إلى أعالي الجبال، بل تلك الممارسات والاضطهاد. الآن نقول توقفوا عن القتل والموت، فلننزلهم جميعاً من الجبل بالحوار والتفاوض. لقد تم تصنيفنا على أننا "مؤيدون للإرهاب" لأننا نقول هذا، هل تعرفون ذلك؟ أعتقد بأنكم تعرفون.

نحن لا نقترح نفس الأساليب التي تتبعها الحكومة لحل القضية الكردية. في حزب الشعوب الديمقراطي، لدينا اقتراح حل بعيداً عن الأسلحة والعنف والصراع. قبل أشهر قليلة من القرن الثاني للجمهورية، نريد تطبيق معايير حديثة عالمية في بلدنا. نحن لا نقبل الذهنية التي تقوم "لا يمكن التحدث بلغة أخرى غير التركية".

نحب اللغة التركية ولا نتخلى أبداً عن لغتنا الأم

نحن نحب اللغة التركية أيضاً، لكننا لا نتخلى أبداً عن لغتنا الأم. نحن نقدر كل اللغات.

علاوة على ذلك، تمكّنت الدول التي واجهت مشاكل مماثلة في العالم من حل هذه المشكلات وأصبحت الآن مستقرة للغاية. على سبيل المثال، يمكن للأتراك في بلغاريا أن يعيشوا كأتراك، ويمكن أن يعيش الباسك في إسبانيا مثل الباسك، ولن يخرب العالم.

بمعنى آخر، الادعاء بأن "المنطقة أصبحت متخلّفة بسبب الإرهاب" هو ادعاء كاذب. على سبيل المثال، تراجعت ديار بكر بشكل تدريجي كل عام حتى باتت في مراتب دنيا في أوائل الثمانينيات، على الرغم من أن الصراعات بدأت بالتفاقم في نهاية الثمانينيات.

دعونا نوجز

هل تعلمون ما هي المسألة الكردية؟

سنواصل الشرح دون ملل أو تعب. من فضلكم حاولوا أن تفهموا أيضاً. لأن المسألة الكردية هي مشكلتكم في الواقع. على سبيل المثال، ابدؤوا بالتعاطف. ثم تابعوا من خلال تعلّم الحقائق التاريخية. والآن تعلّموا بعض الكردية أيضاً. يمكن أن تكون الجملة الأولى التي ستتعلمونها هي "Ez jî ji te hez dikim".

* صلاح الدين دميرتاش: الزعيم المشترك السابق لحزب الشعوب الديمقراطي المعتقل منذ أكثر من 6 سنوات تحت المحاكمة

* المصدر: موقع بيان

* الترجمة: المركز الكردي للدراسات



حسني محلي:

«القرن التركي».. هل يحكم إردوغان مئة سنة؟

وإردوغان الذي يبدو أنه نسي أنه يحكم تركيا منذ عشرين عاماً خرج الجمعة، وفي احتفال أعد له منذ فترة طويلة، ليشرح للشعب التركي المشاريع التي يعتزم تنفيذها في السنوات المقبلة على الصعيدين الداخلي والخارجي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً وكأنه تسلّم السلطة حديثاً.

ودفع ذلك المعارضة إلى الاستهزاء بخطط ومشاريع إردوغان الخيالية وعدّت خطابه إثباتاً واضحاً وعملياً لإفلاسه السياسي، بعد أن خلق لتركيا ما يكفيها من المشكلات داخلياً وخارجياً.

ومع ذلك، لم يكن هذا الإفلاس هو الوحيد في

أعلن الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، الجمعة مشروع الذي سماه «قرن تركيا» أو «القرن التركي»، وتضمن رؤيته الخاصة بصفته زعيم حزب العدالة والتنمية الحاكم لمجمل المشاريع والخطط للسنوات المئة المقبلة وكأنه سيحكم حتى ذلك التاريخ، فالرئيس إردوغان الذي يركز منذ فترة طويلة، وفي معظم خطابه على ثلاثة تواريخ رئيسة هي: الذكرى المئوية لقيام الجمهورية التركية عام ٢٠٢٣، والذكرى السنوية ٦٠ لفتح محمد الفاتح إسطنبول عام ١٤٥٣، وذكرى الألفية لدخول السلطان البسلان الأناضول عام ١٠٧١ يريد أن يقول لأتباعه وأنصاره إن أفكاره ستحكم تركيا حتى هذه التواريخ.

والاستخبارات وجميع مرافق ومؤسسات الدولة، بعد أن اتهم امريكا وألمانيا ودولاً أخرى بما فيها الإمارات بدعم الانقلاب، وزعيمه مقيم في امريكا منذ عام ١٩٩٩.

واستغل إردوغان هذا الانقلاب الفاشل لإعلان حالة الطوارئ وإجراء استفتاء على الدستور ساعده على تغيير النظام من برلماني إلى رئاسي ليصبح حاكم البلاد المطلق، وكما يتمنى هو إلى الأبد من دون أي منازع أو منافس أو معارض بعد أن سيطر على الجيش والأمن والاستخبارات والقضاء، وهو ما تطلب منه إصدار العشرات من المراسيم الرئاسية والقوانين والقرارات التي أنزلت ضربات قاضية على أبسط معايير الديمقراطية وحرية التعبير والصحافة بعد

أن سيطر على الإعلام الحكومي برمته وخمسة وتسعين في المئة من الإعلام الخاص، ومن دون أن يكون كل ذلك كافياً بالنسبة إلى إردوغان الذي تحدّث

في خطاب الجمعة عن

خطته لصياغة دستور جديد للبلاد، وكأنّ الدستور الذي استفتى فيه الشعب في نيسان/أبريل ٢٠١٧ صاغه آخرون وليس هو شخصياً.

وكان قانون الرقابة على شبكات التواصل الاجتماعي، والذي يقضي بالسجن فترة تتراوح بين سنة وثلاث سنوات لكل من يخالف السياستين الداخلية والخارجية والذي أقره البرلمان الأسبوع الماضي، لم يكن كافياً بالنسبة إلى إردوغان الذي وعد الشعب التركي بمزيد من الديمقراطية والحريات الفردية والسياسية ولو لم يبقَ منها إلا قليل.

وكما يخطط إردوغان للقضاء على الحريات نهائياً هو يخطط للتخلص من إرث أتاتورك وجمهوريةه العلمانية،

انتقادات المعارضة لإردوغان، إذ تعرّض لهجوم عنيف من معارضييه الذين قالوا «إن ما يسعى إليه إردوغان هو التخلّص من الجمهورية التركية التي استغل سنويتها التاسعة والتسعين ليعلن انطلاقة «القرن التركي» متهرباً من الحديث بإسهاب عن الجمهورية التركية التي أسسها مصطفى كمال أتاتورك قبل في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٣. ويرجّح كثيرون أن يتخلص إردوغان من إرثها التاريخي قبل أن تحتفل بمئويتها العام المقبل، هذا بالطبع إن فاز في انتخابات مايو/أيار المقبل. ويعرف الجميع أن هذه الانتخابات ستكون مصيرية ليس بالنسبة إلى مستقبل جمهورية أتاتورك وحسب، بل لإردوغان والدولة والأمة التركية

كذلك التي يسعى إردوغان لأسلمتها منذ فترة طويلة، خصوصاً بعد صعود التيار الإسلامي في المنطقة عقب ما يسمّى الربيع العربي.

وكان مشروع إردوغان

الداخلي هذا هو السبب

الرئيس في التدخل التركي المباشر في تطورات وأحداث المنطقة وما زال، كما هي الحال في سوريا وليبيا والصومال والعراق لمصلحة حركات الإسلام السياسي بمختلف ميولها واتجاهاتها السلمية منها والمسلحة. وتطلب كل ذلك من إردوغان إطلاق العنان لكل الطرق والتكايك والزوايا والمجموعات الدينية التي نشطت على نحو كبير، وباتت تسيطر على قطاعات واسعة من مؤسسات الدولة، بعد أن حلت محل أتباع وأنصار الداعية فتح الله غولن حليف إردوغان السابق.

وجاءت محاولة الانقلاب الفاشلة الغامضة في تموز/

يوليو ٢٠١٦ لتنتهي هذا التحالف، فقام إردوغان بطرد ما لا يقل عن ٢٠٠ ألف من أتباع غولن في الجيش والأمن

إردوغان نسي أنه يحكم تركيا منذ عشرين عاماً خرج الجمعة

المعارضة في إقناع الناخب التركي بانتكاسات إردوغان الداخلية والخارجية طوال فترة حكمه منذ عشرين عاماً بعد أن أثبتت كل الاستطلاعات أن نحو ستين في المئة من الشعب التركي الذي يعاني في حياته اليومية ويلات إردوغان لن يصوّت له عندما يكون البديل أكثر نزاهة وصدقاً وديمقراطية وعلمانية، ومن دون أن يكون واضحاً مدى أهمية الدعم الذي يحظى به إردوغان الآن من موسكو ومعظم العواصم الغربية بما فيها واشنطن والعواصم العربية والإقليمية بما فيها الدوحة و«تل أبيب» وأبو ظبي.

إن استمرار دعمها قد يضمن لإردوغان البقاء في السلطة إن لم يكن لمئة سنة فعلى الأقل ما يكفيه من السنوات ليجعل من تركيا ملكية شرق أوسطية بلامح عثمانية دينية. وقد يرتاح الغرب بعودتها إلى الأناضول لينتقم من أتاتورك الذي انتصر على فرنسا وبريطانيا وإيطاليا

واليونان، وعلى نحو غير مباشر امريكا وأقام جمهوريته العلمانية بدعم من لينين، ويتمنى هذا الغرب «للقرن التركي» الذي أعلنه إردوغان أن يخدم مشاريعه مئة سنة مقبلة لتبقى تركيا مصدر القلق الحقيقي لروسيا التي كانت العدو التقليدي والتاريخي للإمبراطورية العثمانية. وربما لهذا السبب كتب غيفورغ ميرزاين في صحيفة «فزغلياد» الروسية قبل أيام يتحدث عن «مطامع تركيا في فضاء الاتحاد السوفياتي السابق، بل داخل روسيا نفسها» معتبراً ذلك «خطراً مصيرياً لا يجوز تجاهله أبداً».

*المبادي.نت

وقد قال فيها، الأسبوع الماضي، ماهر أونال، نائب رئيس العدالة والتنمية «إنها قضت على اللغة والتاريخ التركي بعد أن ألغت الأحرف العثمانية العربية وحلت محلها الأحرف اللاتينية» ناسياً أن نسبة الأمية عندما أعلن أتاتورك جمهوريته عام ١٩٢٣ كانت أكثر من ٩٨٪.

وفي جميع الحالات، ومهما سخرت المعارضة من وعود إردوغان وشعاراته القومية والتاريخية والدينية الكبيرة، فاستطلاعات الرأي ما زالت تقول إن نحو ٣٥٪ من الناخبين الأتراك ما زالوا يصدّقون إردوغان، بصرف النظر عن سبب هذا التصديق ومبرراته وأحاديثه المبالغ فيها، وعدم صحتها.

وعلى سبيل المثال أقنع إردوغان ناخبيه بأنهم نجحوا في صناعة أول سيارة كهربائية وطنية مئة في المئة، مع أن محرّك السيارة ألماني، والبطارية صينية، والهيكل بريطاني، والتصميم إيطالي، وأقنعهم بشعاراته

ومقولاته القومية التاريخية التي جعلت «من تركيا دولة عظيمة تتحدى العالم»، على الرغم من الأزمات الاقتصادية والمالية الخطرة التي تعانيها دولةً وشعباً.

وتبقى استدارات إردوغان في السياسة الخارجية التي أفلست الهمم الأخير في اهتمامات أتباع إردوغان، الذين يرون في ذلك «حنكة سياسية» أثبتتها عملياً عندما أقنع أتباعه وأنصاره بأن كل ما قام ويقوم به هو من أجل الأمة والدولة التركية، بما في ذلك قصص الفساد الخيالية التي طاولته وطاولت كلّ من حوله، ليقول في خطاب الجمعة إنه جعل من تركيا «اقتصاداً عالمياً، والإنسان التركي غنياً وسعيداً وحرّاً»!

ويبقى الرهان الأخير على مدى نجاح أحزاب وقوى

**وكما خطط إردوغان للقضاء
على الحريات نهائياً فهو
يخطط للتخلص من إرث أتاتورك**

رؤى و قضايا عالمية



ستيفن إم والت:

شيوع القلق.. كم عدد الصدمات التي يمكن أن يتحملها العالم؟

*فورين بوليسي

السياسة الخارجية إلى تضخيم التهديدات وافترض الأسوأ - ولكن ليس دائماً.
في بعض الأحيان ، يكون الذئب عند الباب حقاً ، وقد حان الوقت للبدء في القلق.
ما يزعجني اليوم هو الخوف المزعج من أننا نعيش في

يعرف القراء العاديون لهذا العمود أنني لا أميل إلى التحذير. على الرغم من أن هناك أوقاتاً أشعر فيها بالقلق بشأن تكاليف ومخاطر قرارات معينة تتعلق بالسياسة الخارجية ، إلا أنني أميل إلى التراجع عن ميل خبراء

ستستمر لفترة طويلة ، لكن ظهر خصم جديد من القوى العظمى على الفور تقريبًا. ربما لا يكون صعود الصين صدمة مفاجئة أو غير متوقعة ، لكنها لا تزال سريعة بشكل غير عادي ، وأخطأ معظم الخبراء في الغرب في فهمها. ما تنبأ به.

لا تزال الصين أضعف بكثير من الولايات المتحدة وتواجه رياحًا معاكسة خطيرة في الداخل والخارج ، لكن نموها الاقتصادي المثير للإعجاب وطموحاتها المتزايدة وقوتها العسكرية المتوسعة لا يمكن إنكارها. كما أدى التقدم الاقتصادي هناك إلى تسريع وتيرة تغير المناخ ، وأثر على أسواق العمل في جميع أنحاء العالم ، وساعد على إطلاق رد الفعل الحالي ضد العولمة المفرطة. حسنت ثروتها وقوتها المتزايدة حياة الشعب الصيني وأفادت الآخرين أيضًا ، لكنها لا تزال صدمة للنظام العالمي الحالي.

هجمات
الحادي عشر من
سبتمبر والحرب
العالمية على
الإرهاب

أدت الهجمات الإرهابية التي دمرت مركز التجارة العالمي وألحقت أضرارًا بوزارة الدفاع الأمريكية في سبتمبر ٢٠٠١ إلى تحول كامل في السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، ووجدت الولايات المتحدة نفسها محاصرة في حرب على الإرهاب لأكثر من عقد من الزمان. أدى هذا الحدث مباشرة إلى الإطاحة بطالبان في أفغانستان وغزو العراق في عام ٢٠٠٣ ، وكلفت الحربان المزعومتان إلى الأبد الولايات المتحدة في النهاية دمًا وأموالًا أكثر بكثير مما فقدته في ذلك اليوم المشؤوم. أدت الحرب على الإرهاب أيضًا إلى زعزعة استقرار البلدان في جميع أنحاء الشرق الأوسط الكبير ونتجت عن غير قصد مجموعات مثل الدولة الإسلامية ، التي ساعدت أفعالها في صعود التطرف اليميني في أوروبا. كما أنها سرعت من عسكرة واستقطاب الولايات المتحدة

سلسلة من الاضطرابات التي تغطي على قدرتنا الجماعية على الاستجابة.

السياسة العالمية ليست ثابتة تمامًا ، بالطبع ، لكننا لم نر سلسلة من الصدمات خطيرة منذ وقت طويل.

لقد اعتدنا على التفكير في أن البراعة البشرية ستوفر الحلول في النهاية ، ولكن كما حذر عالم السياسة توماس هومر ديكسون منذ سنوات عديدة ، قد لا ينطبق هذا الافتراض المطمئن عندما يصبح عدد المشكلات التي يتعين حلها كبيرًا جدًا ومعقدًا.

كم عدد الصدمات التي يمكن أن يقف عليها النظام؟
لنأخذها بالترتيب الزمني:

تفكك
الإمبراطورية
السوفيتية

على الرغم من أن انهيار الاتحاد السوفيتي والثورات المخملية في أوروبا الشرقية كانت تطورات إيجابية من نواح كثيرة ، إلا أنها خلقت

أيضًا قدرًا كبيرًا من عدم اليقين وعدم الاستقرار ، وفتحت الباب أمام التطورات السياسية (مثل توسع الناتو) التي لا تزال تتردد حتى اليوم. أدى الانفصال مباشرة إلى حرب بين أذربيجان وأرمينيا ، وساهم في تفكك يوغوسلافيا وحروب البلقان اللاحقة ، وشجع الشعور غير الصحي بالغطرسة في الولايات المتحدة ، وأعاد تشكيل السياسة في آسيا الوسطى. كما أدى فقدان الرعاية السوفيتية إلى زعزعة استقرار الحكومات في إفريقيا والشرق الأوسط وحتى الأمريكتين ، مع عواقب غير متوقعة وأحيانًا مؤسفة. التاريخ لم ينته. لقد اتجهت للتو إلى مسار مختلف.

صعود الصين

اعتقد الأمريكيون في البداية أن اللحظة أحادية القطب

في عام ٢٠٢١. تدفقات اللاجئين هي نفسها نتيجة لبعض الصدمات الأخرى التي واجهناها ، لكنهم يمارسون تأثيرات عميقة من تلقاء أنفسهم ، والمشكلة تستعصي على الحلول السهلة. على هذا النحو ، فإنها تشكل صدمة أخرى كافحت الحكومات والمنظمات الدولية لمعالجتها في السنوات الأخيرة.

أصبحت الشعبوية شائعة

شهد عام ٢٠١٦ حدثين مروعين على الأقل: تم انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة وصوتت بريطانيا لمغادرة الاتحاد الأوروبي. كلا الحدثين تحديا التوقعات ، وتبين أن كل منهما كان سيئاً كما كان يخشى المعارضون. أثبت ترامب أنه فاسد ومتقلب ونرجسي وغير كفء كما بدا خلال الحملة الانتخابية ، لكن حتى أشد منتقديه قللوا من استعداده لمهاجمة أسس الديمقراطية الأمريكية. في الواقع ، بعد أكثر من عامين من هزيمته الانتخابية ومواجهة تحديات قانونية متعددة

، يواصل ترامب ممارسة تأثير سام على الحياة السياسية الأمريكية. كان لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تأثير مماثل في بريطانيا العظمى: لم يتسبب ترك الاتحاد الأوروبي فقط في إلحاق أضرار جسيمة بالاقتصاد البريطاني (على وجه التحديد كما حذر المعارضون) ، حطام القطار التام خلال فترة رئاسة الوزراء القصيرة ليلز تروس في رقم ١٠ داوونينج سانت. ضع الشماتة في الانتظار ، من فضلك: إنه ليس جيداً لأي شخص عندما يحكم سادس أكبر اقتصاد في العالم مثل هذا التعاقب من المهرجين المنتخبين.

كوفيد-١٩

ماذا بعد؟ ماذا عن جائحة عالمي؟ لقد حذر الخبراء منذ فترة طويلة من أن مثل هذا الحدث أمر لا مفر منه وأن

الانهيار المالي لعام ٢٠٠٨

أثار انهيار سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة حالة من الذعر المالي التي انتشرت بسرعة في جميع أنحاء العالم. تبين أن «سادة الكون» المفترض في وول ستريت غير معصوم من الخطأ (أو قابل للفساد) مثل أي شخص آخر ، وعلى الرغم من أن الأشخاص الذين تسببوا في الكارثة لم يخضعوا للمساءلة أبداً ، لم يكن بإمكانهم أبداً التحدث بنفس الهيبة والسلطة التي كانت لديهم من قبل اندلعت الأزمة. عانت أوروبا من ركود حاد ، وأزمة عملة مطولة ، وعقد من التشفير المؤلم ، مما أعطى الأحزاب الشعبوية دفعة سياسية أخرى. كما اعتبر المسؤولون الصينيون الأزمة علامة واضحة على التراجع الغربي وفرصة لتوسيع طموحاتهم في السياسة الخارجية.

الربيع العربي

يبدو أحياناً أنه منسي ، لكن الربيع العربي كان حدثاً صاعباً أطاح بالحكومات في العديد من البلدان ، وأثار لفترة وجيزة الآمال في حدوث تحولات ديمقراطية

واسعة النطاق ، وأدى إلى اندلاع حروب أهلية في ليبيا واليمن وسوريا لا تزال تدور رحاها حتى اليوم. وانتهت بحملات قمع استبدادية (تُعرف باسم «الشتاء العربي») عكست تقريباً جميع المكاسب التي حققها الإصلاحيون. مثل ثورات ١٨٤٨ المشؤومة في أوروبا ، كانت «نقطة تحول فشل فيها التاريخ الحديث في التحول». لكنها استهلكت الكثير من وقت واهتمام كبار صانعي القرار ، وشوهت سمعة عدد من كبار المسؤولين ، وأدت إلى معاناة إنسانية كبيرة.

أزمة اللاجئين العالمية

وفقاً لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، ارتفع عدد الأشخاص «النازحين قسراً» من حوالي ٤٢ مليون شخص في عام ٢٠٠١ إلى ما يقرب من ٩٠ مليون شخص

الهجرة من المناطق المتضررة بشدة. ستكون جهود الهجرة أو التكيف مع ارتفاع درجات حرارة الغلاف الجوي باهظة الثمن ، كما أن التعاون العالمي للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري يتعثر. أخيرًا ، فإن نطاق تغير المناخ هو صدمة أخرى تجاهلتها الحكومات لفترة طويلة وسيستعين عليها التعامل معها لعقود قادمة.

سيكون من السهل إضافة بعض الأحداث الأخرى إلى هذه القائمة ، وسيكون من الصعب معالجة واحد أو اثنين منهم بنجاح. ثبت أن التعامل مع مثل هذا التعاقب السريع أمر شبه مستحيل.

المشكلة الأولى هي عرض النطاق الترددي:

عندما تحدث الكثير من الاضطرابات بسرعة كبيرة ، لا يملك القادة السياسيون الوقت أو مدى الاهتمام لتطوير حلول إبداعية أو تقييم البدائل بعناية. تزداد احتمالات رد فعلهم السيئ. كما أنه

ليس لديهم الوقت الكافي لتقييم مدى نجاح الحلول التي اختاروها ، مما يجعل من الصعب تصحيح الأخطاء في الوقت المناسب.

ثانيًا ،

نظرًا لأن الموارد محدودة ، فقد يكون التعامل مع الصدمة الأخيرة بشكل صحيح مستحيلًا إذا استنفدت الأزمات السابقة الأصول التي نحتاجها اليوم. كلما زادت المشاكل التي يواجهها القادة ، كلما كان من الصعب إعطاء كل واحد منهم الاهتمام والموارد التي يحتاجها.

ثالثًا ،

عندما تكون الصدمات المتتالية متصلة ببعضها البعض

العالم لم يكن مستعدًا له ، واتضح أنهم جميعًا يتمتعون بحذر شديد. ما لا يقل عن ٦٣٠ مليون شخص أصيبوا في جميع أنحاء العالم (العدد الفعلي أعلى بلا شك) ، تجاوز عدد الوفيات العالمي الرسمي الآن ٦,٥ مليون ، وكان للوباء آثار معاقبة على التجارة والنمو الاقتصادي والتحصيل التعليمي والتوظيف في العديد من البلدان (خاصة في العالم النامي). تعطلت أنماط العمل والحياة ، واضطرت الحكومات إلى اتخاذ تدابير طارئة لإنقاذ اقتصاداتها ، ومن شبه المؤكد أن نمو الإنتاجية في المستقبل قد انخفض ، وساعد مزيج من السياسات النقدية الفضفاضة واضطرابات سلسلة التوريد على إطلاق التضخم المستمر الذي تعاني منه الحكومات والمؤسسات المركزية. المصرفيين يكافحون الآن لاحتواء.

الحرب في أوكرانيا

ما زلنا لا نعرف التأثير الكامل للغزو الروسي لأوكرانيا ، لكنه لن يكون تافهًا. ألحقت الحرب أضرارًا جسيمة بأوكرانيا ، وهددت المعايير الحالية

التي تمنع الاستيلاء على الأراضي بالقوة ، وكشفت النقائص العسكرية الروسية ، وأثارت ما قد يتضح أنه جهد أوروبي جاد لإعادة التسلح ، وفاقم التضخم العالمي ، وزاد من خطر التصعيد. (بما في ذلك إمكانية استخدام الأسلحة النووية) إلى مستوى لم نشهده منذ عقود. تدهورت العلاقات بين روسيا والغرب لبعض الوقت ، لكن قلة من المراقبين توقعوا أن يؤدي ذلك إلى حرب كبرى في عام ٢٠٢٢ وسيسيطر على أجندة السياسة الخارجية في واشنطن وأوروبا.

تغير المناخ

تكمن وراء العديد من هذه الأحداث صدمة الحركة البطيئة لتغير المناخ. أصبح تأثيره محسوسًا الآن في تفاقم الكوارث الطبيعية ، وزيادة الصراعات الأهلية ، وزيادة

ليس لدي نهاية سعيدة لهذه القصة ، مجرد فكرة أخيرة.
كنا نعيش في عصر حيث كان شعار «التحرك
بسرعة وكسر الأشياء» هو الشعار - وليس فقط في عالم
التكنولوجيا الرقمية سريع الحركة. نظرًا للصدمات التي
تحملناها في السنوات الأخيرة ، قد يكون الشعار الأفضل
في الوقت الحالي هو «التباطؤ وإصلاح الأشياء». أمل أن
تتاح لنا الفرصة ، وآمل ألا نفجرها.

باختصار

يمكن استعراض أبرز ما جاء في المقال على النحو
التالي:

١- تصاعد حالة عدم اليقين منذ التسعينيات:

٢- اعتبار صعود

الصين صدمة للنظام

العالمي:

٣- تعزيز الاستقطاب

بفعل "الحرب على

الإرهاب":

٤- معاناة دولية

ممتدة منذ الأزمة المالية

في ٢٠٠٨:

٥- ارتدادات سلبية لـ "الربيع العربي" بالشرق الأوسط:

٦- تحول أزمة اللاجئين والنازحين إلى معضلة خطيرة:

٧- شيوع الشعبوية بشكل أكبر في الدول المتقدمة:

٨- عدم استعداد العالم بشكل جيد لجائحة كورونا:

٩- إعادة تشكيل سياسات الدول بعد الحرب الأوكرانية:

١٠- تجاهل الحكومات قضية "تغير المناخ" لفترة طويلة:

١١- صعوبة التعاطي السياسي مع الصدمات المتعاقبة:

* ستيفن إم والت ، كاتب عمود في فوريين بوليسي
وأستاذ روبرت ورينيه بيلفر للعلاقات الدولية في جامعة
هارفارد.

* الترجمة والتحرير: المرصد

، فإن محاولة حل مشكلة واحدة يمكن أن تجعل مشاكل
أخرى أسوأ. كان من المنطقي بالنسبة لأوروبا أن تتوقف عن
شراء الغاز الطبيعي من روسيا بعد غزو أوكرانيا ، على سبيل
المثال ، لكن هذه الخطوة زادت من تكاليف الطاقة (مما
جعل التضخم أسوأ) وحرق الفحم بدلاً من الغاز الطبيعي
يزيد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ويؤدي إلى
تفاقم تغير المناخ. قد يكون التركيز مثل الليزر على مساعدة
أوكرانيا هو الشيء الصحيح الذي يجب القيام به ، لكن الأمر
يستغرق وقتًا وجهدًا بعيدًا عن المشكلات التي تطرحها
الصين الصاعدة. هناك حجة جيدة يجب تقديمها للحد من
قدرة الصين على استخدام التكنولوجيا الغربية لتعزيز قوتها
العسكرية ، لكن فرض ضوابط تصدير على الرقائق وأشكال
أخرى من التكنولوجيا

المتقدمة يضعف النمو
الاقتصادي الأمريكي
وسيفرض ببعض الشركات
الأمريكية ، على الأقل في
المدى القصير. مصطلح.

أخيرًا ،

ما لم يكن القادة

محظوظين للغاية أو ماهرين بشكل غير عادي ، فإن محاولة
التعامل مع صدمات متعددة تميل إلى تآكل ثقة الجمهور في
النظام السياسي بأكمله. قد يلتفت المواطنون حول الحكومة
عندما تندلع أزمة واحدة واضحة (كما فعل الأوكرانيون ردًا
على هجوم روسيا) ، ويمكن أن تساعد نجاحات السياسة في
إقناعهم بأن الأشخاص المسؤولين يعرفون حقًا ما يفعلونه.
ولكن عندما يواجه المسؤولون العموميون صدمات أكثر مما
يمكن لأي شخص أن يتعامل معه ويفشلون مرارًا وتكرارًا
في تحقيق نتائج جيدة ، سيفقد المواطنون الثقة بهم (وفي
الخبراء الذين يعتمدون عليهم للحصول على المشورة). بدلاً
من الثقة في الأشخاص بالمعرفة والخبرة والمسؤولية ذات
الصلة ، يصبح الجمهور أكثر رفضًا للخبرة وعرضة لنظريات
المؤامرة والرحلات الأخرى من الواقع. بالطبع،



رستم محمود:

لماذا الكرد قيمة مضافة لحركة التغيير في منطقتنا!

شمال غرب البلاد باقي مناطق البلاد، للانتفاض في وجه سلطة الملالي القمعية. ربما كانت الكثير من حالة الإجرام قد حدثت خلال السنوات الماضية، بحق مواطنات إيرانيات أخريات، كُنّ شبيهات بالضحية الكردية «مهسا أميني»، لكن انحدار الأخيرة من الأرومة الكردية هو ما أحدث الفارق في وجه السلطة. فالكرد الإيرانيون هم الأقل حساسية وتأثراً بالدعاية الدينية المحافظة للسلطة الإيرانية، وتالياً الأقل احتواءً وقبولاً بطبقة المحافظين الدينيين والمجتمعيين المدافعين عن سلوك السلطة في فرض الحجاب. كذلك لأن المجتمع الكردية هو الأكثر حيوية في خلق ديناميكية

*موقع فضائية «الحرّة» الأمريكية

راهنّا، وفي أربعة بلدان رئيسية من منطقتنا على الأقل، تشغل المجتمعات والقوى السياسية الكردية موقعا سياسيا وثقافيا شديد التمايز عما سواها من مجتمعات وقوى سياسية، وفي نفس البلدان. ذلك الموقع الذي هو بالضبط مكانة الاحتياطي المؤمن والديناميكية الدافعة نحو تغيير شكل الحياة العامة في هذه البلدان، بالذات من حيث تدهور العلاقات بين السلطة والمجتمع في هذه البلدان، وانهيار التوازن والمساواة بين الكتل والطبقات في كل مجتمع بذاته. في إيران، أهلمت هبة المدن والبلدات الكردية

الكردية في شمال شرق البلاد، وبكل قصورها وما يُمكن أن يُسطر بحقها من ملاحظات وانتقادات، النموذج السياسي الوحيد القابل للحياة والتطوير، مقارنة بالأوضاع الجهنمية في المناطق الواقعة تحت سيطرة النظام السوري، أو نظيرتها الواقعة تحت هيمنة الميليشيات الإسلامية والعصابات المسلحة.

النموذج العراقي مثال آخر، فالمنطقة الفيدرالية الكردية هي الأكثر استجابة لشروط الدولة الحديثة، وأيضاً بكل قصورها وما يُمكن أن يوجه إليها من انتقادات. لكن لا مقارنة أبداً بين شكل الحياة العامة والحريات العامة وعلاقة السلطة بالمجتمع داخلها، وما يماثل ذلك في

باقي مناطق العراق. الأمر نفسه ينطبق على مواقف وآليات عمل القوى السياسية الكردية ضمن البرلمان والحكومة المركزية، تلك التي كانت دوماً

في دفة التحديث السياسي والمجتمعي العراقي. ليس الكرد هكذا لأسباب عرقية أو ثقافية أو اجتماعية عضوية فيهم، تمايزهم عن باقي مكونات وسكان المنطقة؛ بل لطبائع ومواقع وحساسيات سياسية واضحة، تراكت وتكرست بالتقادم طوال قرن كامل مضى، خلقت خلال هذه المسيرة نوعية خاصة من الخيارات السياسية والنوازع الإيديولوجية والاتجاهات الثقافية الكردية، التي راكمت نوعيات خاصة من الوعي داخل المجتمعات الكردية في هذه البلدان، أنعكس ذلك بوضوح على قواها السياسية ونوعية خياراتها.

فالكرد مثلاً كانوا الجماعة الأهلية/القومية الوحيدة في هذه البلدان التي حافظت على نوع من «الحمية

المناصرة الذاتية الداخلية في مواجهة السلطة. الأمران اللذان سمحا بحدوث هذه الهبة الجماهيرية، المدافعة عن قيم الحق في الحرية الجسدية والفردية والمساواة الجندرية، وطبعاً مواجهة العنف البربري الذي مارسته السلطة الحاكمة.

مثل إيران، يشغل الوجود الكردي في باقي بلدان المنطقة مواقع شبيهة بذلك، ولأسباب تكاد أن تكون متطابقة في مختلف الأمثلة؛ وذلك لأن التموضع السياسي والاجتماعي الكردي في مختلف هذه البلدان يكاد أن يكون واحداً.

في تركيا على غرار ذلك، فإن حزب الشعوب الديمقراطية (المؤيد

للكرد والمنحدر من بيئتهم) يشكل فارقا متمائزاً بوضوح عن قطبي الصراع السياسي في البلاد: حزب العدالة والتنمية وحلفاء الحاكمون، وحزب

الشعب الجمهوري وحلفاءه المعارضون. ف«الحزب الكردي» هذا، ومعه الملايين من مؤيديه الكرد، إنما يدفعون باتجاه إحداث تحوير في الهوية السياسية الجوهرية لتركيا، لتكون أكثر ثراء وتنوعاً من حيث اعترافها بمكوناتها الثقافية والعرقية والثقافية، أقل مركزية وأكثر تلهفاً لتبني القيم السياسية والبيروقراطية والاقتصادية الغربية، إلى جانب حساسيتها العالية تجاه قيم الحريات الجسدية وتوقير البيئة وحقوق النساء. هذه القضايا الجوهرية التي ثمة اتفاق مُحكم بين قطبي الحياة السياسية في البلاد على رفضها.

داخل سوريا، تشكل تجربة القوى السياسية

الكرد الإيرانيون هم الأقل حساسية وتأثراً بالدعاية الدينية المحافظة للسلطة

تفكيك شبكات الاستبداد في هذه البلدان، سواء على مستوى السياسة أو الثقافة، فعل هذه التغيرات أن تخفف نوعاً ما من آليات المحق الممارسة بحقهم.

نفس الفضاة خلقت في الذات الجمعية للکرد نوعاً من الحساسية والوعي الذي يستشعر تماماً فداحة الشمولية السياسية والتنكيل الأمني والعسكري والسلطوي، سواء ضمن مؤسسات الدولة أو في علاقة بعض المكونات الأهلية والطبقات المجتمعية ضد ما يناظرها. خلقت تلك الحساسية والتجارب المريعة شكلاً من «الوعي المضاد» المناهض لتلك السلوكيات.

لا يعني الأمر إضفاء أية نوعية من السمات الخاصة

على الجماعة الأهلية

والتنظيمات السياسية

الكردية، بل الإشارة إلى

المخزون الاحتياطي

المؤمن الذي يشكله

الکرد تجاه مسار التغيير

في هذه البلدان، لأن

الکرد كانوا طوال قرن

كامل الكتلة السكانية الأكثر مباشرة ومعيارية في

قياس الأحوال العامة في تلك البلدان، خارج الرطانة

الخطابية والأكاذيب الإيديولوجية، إلى جانب ما راكموه

من تجارب قاسية في مواجهة مختلف أشكال القمع،

المادية والسياسية والرمزية. فتعريف بلدان منطقتنا

وحقيقة أنظمتها السياسية كان واضحاً ومباشراً من

خلال فهم وتعريف علاقتها مع كرد «ها»، كذلك سيكون

تعريف وحقيقة أية تغيرات مستقبلية منشودة، وفي

نفس البلدان.

القومية»، الأمر الذي دفع باتجاه منع الدين وتياراته السياسية من أخذ مواقع متصدرة في الحياة العامة داخل مجتمعاتهم، بالذات من حيث قدرة الدين ورجاله على تشكيل عالم القيم وموقع النساء في المجتمع والموقف العام من الغرب في هذه الحياة العام. وهو ما لم يكن متاحاً للجماعات الأهلية الأخرى وطبيعة قواهم السياسية، التي كانت ضحية توغل هذه الفاعلية العمومية للدين في الحياة العامة.

كذلك فإن النزعة القومية وآليات فاعلها إنما همشت أيضاً نوعية من النخب المجتمعية والاقتصادية والسياسية الكردية التقليدية التي كانت، لصالح أخرى

أكثر حداثة وتنظيماً

وأدلجة. هذه الأمور التي

غيرت تماماً في تراتبية

الطبقات ومواقعها

داخل المجتمع الكردي

في هذه الدول. وهو

مكسب آخر لصالح

الکرد، لم يكن حاضراً

في المجتمعات الأخرى.

حدث ذلك لطبيعة خاصة للنزعة القومية الكردية،

التي ما كانت إمبراطورية الهوى والهوية، كما في

النماذج العربية والفارسية والتركية، بل كانت نزعة

قومية حقوقية، تطالب بالحق في الظهور على مسرح

التاريخ والمساواة في الجدارة والحقوق مع باقي

القوميات في نفس البلدان.

فوق هذا، فإن فضاة المحق السياسي والاجتماعي

والثقافي الذي واجهه الكرد في هذه الدول طوال قرن

كامل، جعل منهم الكتلة السكانية الأكثر استعداداً

وتلهفاً لتحقيق أية تغيرات في هذه البلدان، بالذات

تلك التغيرات التي قد تحقق مزيداً من التحديث عبر

المنطقة الفيدرالية الكردية في العراق هي الأكثر استجابة لشروط الدولة الحديثة

*موقع فضائية «الحرّة» الأمريكية



* جان فيرنر مولر

لماذا لا يُقر الشعبويون بهزائمهم؟

*بروجيكت سنديكيت

خسارته في صناديق الاقتراع لن تكون إلا بطريق التلاعب والتزوير، وقد يكتفي من يتبنون هذا التكتيك من شاغلي المناصب في حال خسارتهم برفض الاعتراف بالهزيمة ثم يغادرون المنصب في هدوء؛ أو ربما تصرفوا على نحو أشد خطراً، فيحاولون إثارة حالة من الغضب، بل حتى تحريض أنصارهم على العنف.

لا عجب في اقتداء بولسونارو، الذي وُصف بأنه «ترامب المناطق الاستوائية»، بالرئيس الأمريكي السابق ترامب في هذا الخصوص، فقد بيّن لنا ترامب كيف يمكن لخاسر في الانتخابات أن يظل يشكل قوة نافذة - ولو بطريق الاستبداد والتسلط - في سياسات دولته، غير أن القبول

إن ما يقدمه لنا الشعبويون على أنه «أغلبية صامتة» ليس في الأغلب سوى «أقلية صاخبة»، كما في حالتي أنصار ترامب وأنصار بولسونارو، وإذا كان للأقليات كل الحق في أن يُسمع صوتها، فإنه لزامٌ على الأغلبية الفعلية ألا تبقى صامتة عندما تتحول أقلية ما إلى معاداة الديمقراطية واستعمال العنف.

في هذه الآونة التي تسبق انتخابات الرئاسة البرازيلية المقررة الشهر المقبل، يتفنن الرئيس جايير بولسونارو في صياغة نسخته الخاصة من «الكذبة الكبرى» التي اختلقها الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب وهي، الادعاء بأن

دون غيرهم، يمثلون «الشعب الحقيقي» أو «الأغلبية الصامتة»، يستتبع ذلك أن يكون المتنافسون الآخرون على السلطة فاسدين، وأن يكون المواطنون الذين لا يؤيدون الزعيم الشعبوي غير منتمين بحق للشعب على الإطلاق، وبالتالي تفتقر أصواتهم إلى الشرعية، ولا تقتصر الشعبوية على انتقاد النخب «الذي يكون مبررا في أغلب الحالات»، بل إنها تتعدى ذلك لتمثل موقفا مناهضا للتعددية في الأساس، إذ يزعم الشعبويون أنهم أصحاب الصوت المرجعي الوحيد للشعب متجانس كليا قد استحضروه بأنفسهم.

وفقا لهذا المنطق، إذا كان الشعبويون هم الممثلون الحقيقيون الوحيدون للشعب، فإن أي خسارة للانتخابات

تعني حتما تورط شخص ما «النخب الليبرالية» في فعل شيء ما «تزوير نتائج التصويت» لتعطيل إرادة الأغلبية المفترضة، ومن أمثلة ذلك ما زعمه فيكتور أوربان، رئيس وزراء المجر الحالي، عقب

خسارة حزبه المفاجئة للانتخابات العامة في عام ٢٠٠٢، من «استحالة أن يكون الوطن في صف المعارضة»، كذلك أعلن أندريه مانويل لوبيز أوبرادور، رئيس المكسيك الحالي، بعد فشل محاولته للفوز برئاسة البلاد عام ٢٠٠٦، أن «فوز اليمين مستحيل أخلاقيا»، وبعد حشده «الشعب الحقيقي» (أي أنصاره) في شوارع العاصمة مكسيكو، أعلن أوبرادور حينها نفسه «الرئيس الشرعي للمكسيك». من المهم هنا التعرف على كيفية تسبب الخطاب الشعبوي في تفتيت الثقافة السياسية الديمقراطية في أي بلد حتى عندما لا تفضي الانتخابات إلى اقتحامات على غرار أحداث السادس من يناير، حيث يلحق الساسة الشعبويون أنصارهم ألا يثقوا أبدا بالنظام، وأن يفترضوا

بنتائج الانتخابات يمثل أحد أهم أسس الديمقراطية، وإذا كان رفض نتائج الانتخابات في طريقه لأن يكون اتجاها عالميا جديدا، فيتحتّم علينا أن نتساءل عن سبب تقبل عدد كبير للغاية من المواطنين لقادة يصرخون زورا وبهتانا «هذا تزوير».

يواجه بولسونارو في تلك الانتخابات لويس إيناسيو لولا دا سيلفا (الشهير بلولا)، وهو رئيس يساري سابق لا يزال يتمتع بشعبية جارفة بين الجماهير، كما تبين من تقدمه الكبير والثابت في استطلاعات الرأي، ورغم احتمالية تقلص الفارق، فمن المتوقع خسارة بولسونارو المنتمي إلى اليمين المتشدد، إلا أنه أمضى سنوات في شحن أنصاره وتحريضهم على ألا يقبلوا بتلك النتيجة.

لعل أكثر ما يُنذر بالشؤم إقدام بولسونارو على زرع الشك في نظام التصويت الإلكتروني الخاص بالبرازيل، المستخدم منذ عام ٢٠٠٠ والمشهود له على نطاق واسع بالمصداقية

والكفاءة، فقد حذر، عقب واقعة اقتحام الكابيتول التي شهدتها واشنطن العاصمة في السادس من يناير عام ٢٠٢١، قائلا: «إن لم يُطبع مجموع أصوات المقترعين في انتخابات ٢٠٢٢، كطريقة لتدقيق ومراجعة الأصوات، فسنبجابه مشاكل أكبر من التي وقعت في الولايات المتحدة»، كما أدلى نجله السياسي إدواردو بولسونارو بتصريح ينم عن استحسانه لذلك الحادث عندما أشار إلى أنه كان بإمكان مقتحمي الكابيتول الأمريكيين النجاح في إدراك مبتغاهم لو كانوا أفضل تنظيما وتسليحا.

في الحقيقة، يغلب على الخاسرين من الشعبويين أكثر من غيرهم الصراخ والشكوى من التزوير، لأن أساس جاذبيتهم بالكامل يكمن في الزعم بأنهم، وحدهم

ما يقدمه لنا الشعبويون على أنه أغلبية صامتة ليس سوى أقلية صاخبة

أساسي حربا ثقافية متواصلة مبعثها شخصي بحت؛ ولو كان لديهما برنامج حزبي يهتمون به حقا، لتوافر عندهما الاستعداد للتنحي لمنافسين من داخل حزبيهما أقدر على الفوز بالانتخابات المستقبلية، وأقدر بالتالي على تنفيذ البرنامج.

بوسعنا أن نتوقع من مثل هذه الشخصيات المجازفة بكل شيء وإنكار ما يدركون أنه خسارة حقيقية، لكن التبعات الأكبر لتصرفاتهم تكمن في طريقة تفاعل الآخرين، فقد نجح ترامب في استغلال تصديق الكذبة الكبرى لجعل منها اختبار مصداقية لإثبات أنه جمهوري حقا، وبالتبعية، نجد عددا كبيرا من الجمهوريين المرشحين لعضوية مجلسي الكونغرس والشيوخ ومناصب

حكام الولايات يرفضون الإفصاح عما إذا كانوا سيعترفون بهزيمتهم في انتخابات نوفمبر القادم، وفي البرازيل، تظل البولسونارية في موقف الأقلية، لكن بطلها ظل يناور طيلة

الفترة الماضية ليجتذب الجيش إلى صفه، كما أنه يتمتع بدعم كبير بين صفوف الشرطة.

إن ما يقدمه لنا الشعبويون على أنه «أغلبية صامتة» ليس في الأغلب سوى «أقلية صاخبة»، كما في حالتي أنصار ترامب وأنصار بولسونارو، وإذا كان للأقليات كل الحق في أن يُسمع صوتها، فإنه لزامٌ على الأغلبية الفعلية ألا تبقى صامتة عندما تتحول أقلية ما لمعاداة الديمقراطية واستعمال العنف.

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة برينستون، وأحدث مؤلفاته كتاب «الديمقراطية تحكم».

دوما تلاعب النخب بالنتائج من وراء الكواليس. لا يعني هذا أن القوانين والعمليات الانتخابية فوق مستوى النقد، ففي الولايات المتحدة على الأخص، يستطيع المرء انتقاد كل شيء، بدايةً من اللوائح المنظمة لتمويل الحملات الانتخابية حتى الصعوبات العملية التي يواجهها المواطنون عند محاولة التصويت (كثير منها نتاج قوانين قُصد بها زيادة صعوبة التصويت)، لكن هناك فرق بين انتقاد السمات غير الديمقراطية للنظام وإعلان النظام برمته غير ديمقراطي لمجرد الخسارة، فمن شأن الأول أن يُقوي الديمقراطية، بينما لا يهدف الأخير إلا إلى تقويضها.

يصبح رفض نتائج الانتخابات أكثر احتمالا عندما

تُستقطب فئة ما من الناخبين، نظرا لما يوجد هذا من فرص للمتاجرين بالسياسة أمثال ترامب وبولسونارو، إذ لم يسبق لأي منهما أن ارتبط حقيقةً بحزب سياسي معين، فقد ظل بولسونارو يتنقل بين

الأحزاب، بل لم يكن منتشيا لحزب على الإطلاق حتى مرور عامين من ولايته؛ أما ترامب، فرغم هيمنته حاليا على الحزب الجمهوري، لم يُظهر أي نوع من الولاء لذلك الحزب (فقد اعتاد أن يكون ديمقراطيا)، ونجح الرجلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي في تكوين أتباع يشبهون الجماعات الدينية، مُستغنين بذلك عن الحاجة إلى جهاز حزبي مناسب، وهو ما كان في الماضي أمرا أساسيا لأي حشد سياسي حقيقي.

وفي ظل غياب أحزاب فعالة بحق، لم يواجه أيٌّ من الرجلين أحدا من داخل المعسكر السياسي ذاته قادرا على كبح جماحه، كما لم يكن لأي منهما فلسفة حاكمة فعلية أو برنامج سياسات، بل دعم كلاهما بشكل

يتسبب الخطاب الشعبوي في تفتيت الثقافة السياسية الديمقراطية



مصطفى ملا هزال:

مواقع التواصل الاجتماعي: سوق رائجة لتسويق الكراهية

المجتمعات»، وذلك يوضح حقيقة ان جميع أجزاء الكرة الأرضية تعاني من نفس أسباب عدم الارتياح، ولديها نفس الهاجس الذي يؤثر على الاستقرار الاجتماعي، نتيجة الاستخدام الخاطئ لمواقع التواصل.

نقرأ جميعا وكعادة يومية الكثير من الأصوات الباعثة على الحساسية والفوضى الترشقية، وبذلك تكون أساليب وطرق الحديث مختلفة تماما عن الأعراف السائدة في مجتمع ما، وتقترب في كثير من الأحيان الى التنابز وتجاوز فرد على آخر، ربما يكون المتجاوز عليه، من أصحاب الحق ويتميز طرحه بالواقعية والعقلانية، لكن بفعل عدم الرقابة الذاتية على ما ينشر وما تصدر من تجاوزات لا يوجد من يوقف الاعتداءات المتكررة.

لقد فتحت مواقع التواصل الاجتماعي المجال لإيجاد بيئة حوارية جديدة وبديلة عن البيئات الأخرى، فلم يعد يوجد تجمعات بشرية مثلما السابق، تنشغل في

إذا كنت من الحريصين على تصفح مواقع التواصل الاجتماعي، ربما لأنك ليس من أصحاب الحظ السعيد، فمن يعتاد على ذلك بشكل يومي ولساعات طويلة، سيتعرض لكمية كبيرة من الخطابات والمنشورات التي تحث على البغضاء والكراهية والتفرقة بين أبناء الشعب الواحد وتهدد النسيج الاجتماعي.

سلسلة من الموضوعات اليومية تأخذ حيزا واسعا على مواقع الشبكات الاجتماعية، وقد تتكرر هذه الحالة بشكل دوري، ما ان ينتهي الحديث بحادثة معينة، حتى تبدأ أخرى بالخروج الى الساحة لتأخذ نفس حجم التأثير وقد تكون أكثر قوة ولها ارتدادات على الواقع المجتمعي بشكل سلبي.

وفي هذا الصدد يقول رئيس جمعية الصحفيين الكندية برنت جولي إن «الانتشار المتسارع لخطاب الكراهية عبر الإنترنت أصبح مشكلة عالمية تهدد نسيج

التي يتعرض لها الافراد بشكل مستمر على الانترنت، قد تؤثر سلبا على رفاه الشخص وصحته العقلية المؤدية في تقادم الأيام الى ظهور الطاقة السلبية على جميع مفردات المجتمع وعوامل نهوضه وتماسكه.

يمر خطاب الكراهية بمراحل وفترات ازدهار وانحسار متعاقبة، يعتمد ذلك على الأوضاع الاجتماعية السائدة، ففي الفترات التي تشهد استقرار نسبي، تعمل جهات على إثارة هذه القضايا لحصد ثمار ذلك بالتخاصم والانقسام الكبيرين، وقد يكون المستفيد من ذلك بمجمله بعض الجهات السياسية، التي لا يخدمها الهدوء الحاصل في البلد على المستوى الاجتماعي والسياسي.

الكراهية الافتراضية المتسعة في الفترات الأخيرة على مواقع الشبكات الاجتماعية هي نتاج طبيعي للكراهية الواقعية، فالسلوك العدواني بين الافراد، ينسحب بطريقة او بأخرى على الحياة والتصرفات داخل منظومة التواصل الافتراضي، وهو

ما يرسخ ويؤسس الى مزيد من العنف بين الجماعات المختلفة والمنتمية الى بقعة جغرافية واحدة.

كل شيء تسيء استخدامه سيؤثر على مفاصل المجتمع دون شعور بمرور الوقت، وبالمحصلة النهائية ستكون مواقع التواصل الاجتماعي عامل من عوامل هدم المجتمعات وإثارة البغضاء، في الوقت الذي من المفترض لها ان تكون عامل مساعد على نبذ المشتتات والاشياء السلبية التي تنال من وحدة الصف وتعمل على انهيارها المتواصل.

*شبكة النبا المعلوماتية

الحوار البناء، وتبادل الأفكار المعتدلة، ونجدها في الوقت نفسه تقضي ساعات طويلة في تصفح مواقع التواصل الاجتماعي، وتصدر خطابات وظيفتها الأساسية إثارة الفرقة والتباعد الاجتماعي وليس تقريب وجهات النظر وتجاوز الخلافات.

كثيرا ما تحرص بعض الأطراف على نشر الأفكار الهدامة في المجتمع، والتركيز على نقاط الضعف أكثر منه على النقاط الإيجابية او التي تؤدي الى رص الصفوف ومحاربة الأفكار الدخيلة على المجتمعات، ففي المجتمع الواحد وربما المتجانس في أكثر الأحيان، نجد الاختلاف قائم بصورة غير متوقعة تماما.

حتى بين الأصدقاء بالعمل او في منطقة السكن،

تجدهم في الواقع يتمتعون بعلاقات يومية طيبة، ولا يتجاوزن الخطوط الحمراء التي يحتكم اليها مجتمع في مدينة او قرية، وغيرها من التقسيمات، بينما

تحدث بين الكثير منهم خلافات وتراشقات على مواقع التواصل الاجتماعي، نتيجة اختلاف وجهات النظر حول الموضوع محل النقاش.

ولم يقف الخطاب عند الموقف بين الأصدقاء، فقد انتقل الى المستوى الديني والطائفي، ففي الفترات السابقة، أثيرت العديد من المسائل التي سببت التصادم بين أبناء المجتمع والمنتمين لنفس الديانة مع اختلاف المذاهب، وقد استخدمت مواقع التواصل الاجتماعي منصات لنشر هذه الأفكار المتطرفة التي تعمل على تفكيك المجتمعات دون تلاحمها.

ومن الآثار السلبية لمثل هذه الخطابات وبحسب جهات معنية بالصحة النفسية، فان خطابات الكراهية



الموسم الثاني للإنصات المركزي



www.marsaddaily.com
[facebook: marsad.puk](https://facebook.com/marsad.puk)